- بسم اللّه الرّحمن الرّحيم
- خطبه
  - الحمد للّه الذى أبدع نظام الوجود و اخترع ماهيّات الأشياء بمقتضى الجود و أنشأ بقدرته أنواع الجواهر العقليّة و أفاض برحمته محرّكات الأجرام الفلكيّة
  - .و الصلاة على ذوات الأنفس القدسيّة المنزّهة عن الكدورات الإنسيّة خصوصا على سيّدنا محمد صاحب الآيات و المعجزات و على آله و أصحابه التابعين للحجج و البيّنات
-] سبب تاليف كتاب و ويژگى هاى آن[
  - و بعد
    - فلمّا كان باتّفاق أهل العقل و إطباق ذوى الفضل أنّ العلوم سيّما اليقينيّة أعلى المطالب و أبهى المناقب و أنّ صاحبها أشرف الأشخاص البشريّة و نفسه أسرع اتّصالا بالعقول الملكيّة و كان الاطّلاع على دقائقها و الإحاطة بكنه حقائقها لا يمكن إلّا بالعلم الموسوم بـ«المنطق» إذ به يعرف صحّتها من سقمها و غثّها من سمينها
    - فأشار إلىّ ... محمد بن المولى الصدر المعظّم ... بتحرير كتاب فى المنطق جامع لقواعده حاو لأصوله و ضوابطه
    - فبادرت إلى مقتضى إشارته و شرعت فى ثبته و كتابته مستلزما أن لا أخلّ بشىء يعتدّ به من القواعد و الضوابط مع زيادات شريفة و نكت لطيفة من عندى غير تابع لأحد من الخلائق بل للحقّ الصريح الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه و لا من خلفه و سمّيته بـ «الرسالة الشمسيّة فى القواعد المنطقيّة» و رتّبته على مقدّمة و ثلاث مقالات و خاتمة معتصما بحبل التوفيق من واهب العقل و متوكّلا على جوده المفيض للخير و العدل إنّه خير موفّق و معين.
- أمّا المقدمة ففيها بحثان
  - الأوّل فى ماهيّة المنطق و بيان الحاجة إليه
    - العلم
      - إمّا «تصوّر فقط» و هو حصول صورة الشىء فى العقل
      - و إمّا «تصوّر معه حكم» و هو إسناد أمر إلى آخر إيجابا أو سلبا
        - «و يقال للمجموع «تصديق
    - و ليس الكلّ من كلّ منهما
      - بديهيّا
        - و إلّا لما جهلنا شيئا
      - و لا نظريّا
        - و إلّا لدار أو تسلسل
      - بل
        - البعض من كلّ منهما بديهىّ
        - و البعض الآخر نظرىّ يحصل بالفكر.
          - و هو ترتيب أمور معلومة للتأدّى إلى مجهول
            - و ذلک الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا فى مقتضى أفكارهم
            - بل الإنسان الواحد يناقض نفسه فى وقتين
            - فمسّت الحاجة إلى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريّات من الضروريّات و الإحاطة بالصحيح و الفاسد من الفكر الواقع فيها و هو المنطق.
    - و رسّموه بأنّه
      - آلة قانونيّة تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ فى الفكر.
    - و ليس كلّه
      - بديهيّا
        - و إلّا لاستغنى عن تعلّمه
      - و لا نظريّا
        - و إلّا لدار أو تسلسل
      - بل
        - بعضه بديهىّ
        - و بعضه نظرىّ مستفاد منه
  - البحث الثانى فى موضوع المنطق
    - موضوع كلّ علم ما يبحث فيه عن
      - عوارضه التى تلحقه لما هو هو أى لذاته
      - أو لما يساويه
      - أو لجزئه
    - فموضوع المنطق المعلومات التصوّريّة و التصديقيّة
      - لأنّ المنطقىّ يبحث عنها
        - من حيث أنّها توصل إلى مجهول تصوّرىّ أو تصديقىّ
        - و من حيث أنّها يتوقّف عليها الموصل إلى التصوّر ككونها كليّة و جزئيّة و ذاتيّة و عرضيّة و جنسا و فصلا و عرضا و خاصّة
        - و من حيث أنّها يتوقّف عليها الموصل إلى التصديق
          - إمّا توقّفا قريبا
            - ككونها قضيّة و عكس قضيّة و نقيض قضيّة
          - و إمّا توقّفا بعيدا
            - ككونها موضوعات و محمولات
    - و قد جرت العادة بأن يسمّى
      - «الموصل إلى التصوّر «قولا شارحا
      - «و الموصل إلى التصديق «حجّة

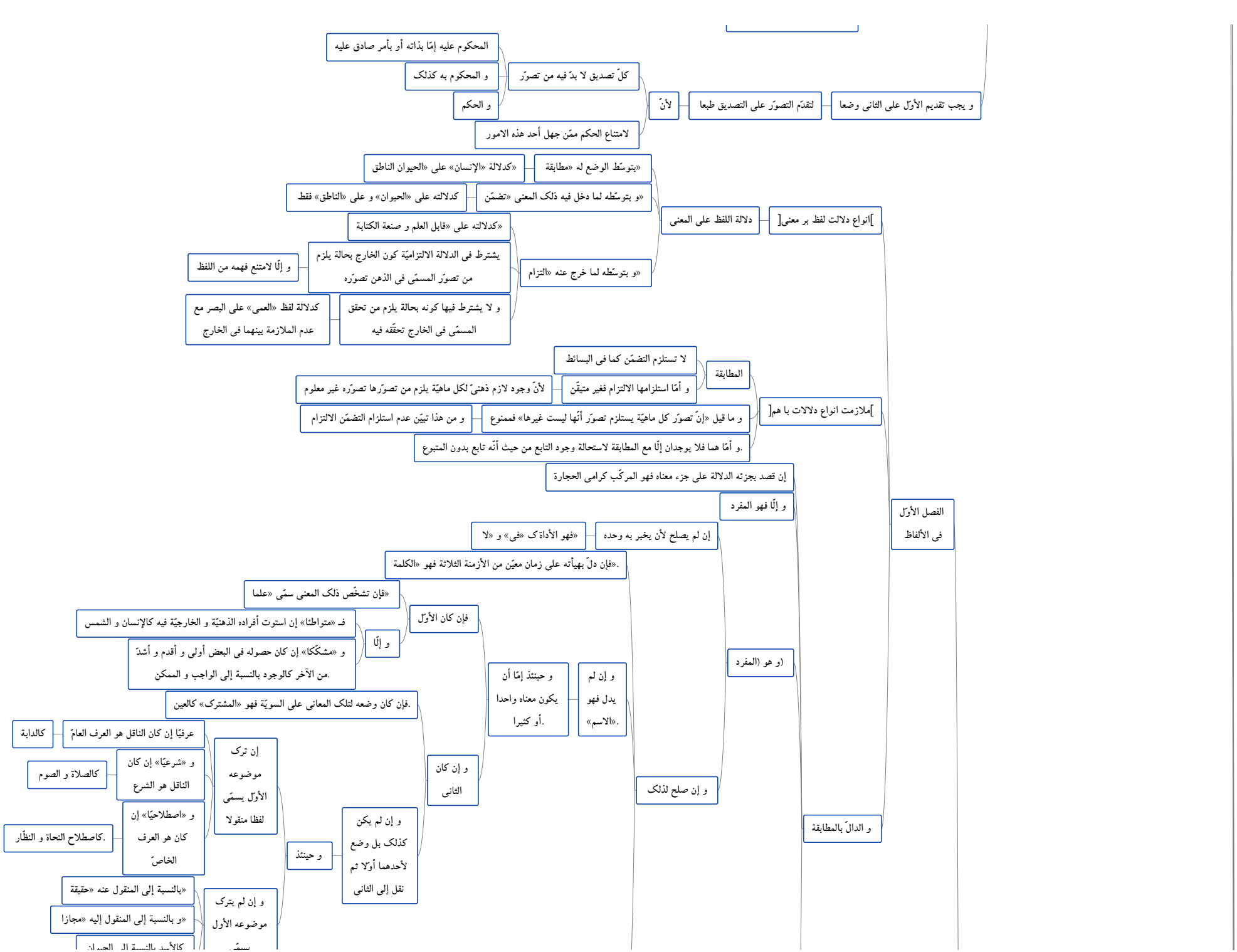
الفصل الأوّل في الألفاظ
]انواع دلالت لفظ بر معنى[
دلالة اللفظ على المعنى
«بتوسّط الوضع له «مطابقة
«كدلالة «الإنسان» على «الحيوان الناطق
«و بتوسّطه لما دخل فيه ذلک المعنى «تضمّن
كدلالته على «الحيوان» و على «الناطق» فقط
«و بتوسّطه لما خرج عنه «التزام
«كدلالته على «قابل العلم و صنعة الكتابة
يشترط فى الدلالة الالتزاميّة كون الخارج بحالة يلزم من تصوّر المسمّى فى الذهن تصوّره
و إلّا لامتنع فهمه من اللفظ
و لا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمّى فى الخارج تحقّقه فيه
كدلالة لفظ «العمى» على البصر مع عدم الملازمة بينهما فى الخارج
]ملازمت انواع دلالات با هم[
المطابقة
لا تستلزم التضمّن كما فى البسائط
و أمّا استلزامها الالتزام فغير متيقّن
لأنّ وجود لازم ذهنىّ لكل ماهيّة يلزم من تصوّرها تصوّره غير معلوم
و ما قيل «إنّ تصوّر كل ماهيّة يستلزم تصوّر أنّها ليست غيرها» فممنوع
و من هذا تبيّن عدم استلزام التضمّن الالتزام
.و أمّا هما فلا يوجدان إلّا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث أنّه تابع بدون المتبوع
و الدالّ بالمطابقة
إن قصد بجزئه الدلالة على جزء معناه فهو المركّب كرامى الحجارة
و إلّا فهو المفرد
(و هو (المفرد
إن لم يصلح لأن يخبر به وحده
«فهو الأداة ک «فى» و «لا
و إن صلح لذلک
.«فإن دلّ بهيأته على زمان معيّن من الأزمنة الثلاثة فهو «الكلمة
و إن لم يدل فهو «الاسم».
و حينئذ إمّا أن يكون معناه واحدا أو كثيرا.
و إن كان الثانى
فإن كان الأوّل
«فإن تشخّص ذلک المعنى سمّى «علما
و إلّا
فـ «متواطئا» إن استوت أفراده الذهنيّة و الخارجيّة فيه كالإنسان و الشمس
و «مشكّكا» إن كان حصوله فى البعض أولى و أقدم و أشدّ من الآخر كالوجود بالنسبة إلى الواجب و الممكن.
.فإن كان وضعه لتلک المعانى على السويّة فهو «المشترک» كالعين
و حينئذ
إن ترک موضوعه الأوّل يسمّى لفظا منقولا
عرفيّا إن كان الناقل هو العرف العامّ
كالدابة
و «شرعيّا» إن كان الناقل هو الشرع
كالصلاة و الصوم
و «اصطلاحيّا» إن كان هو العرف الخاصّ
.كاصطلاح النحاة و النظّار
و إن لم يكن كذلک بل وضع لأحدهما أوّلا ثم نقل إلى الثانى
و إن لم يترک موضوعه الأول يسمّى
«بالنسبة إلى المنقول عنه «حقيقة
«و بالنسبة إلى المنقول إليه «مجازا
كالأسد بالنسبة الى الحيوان

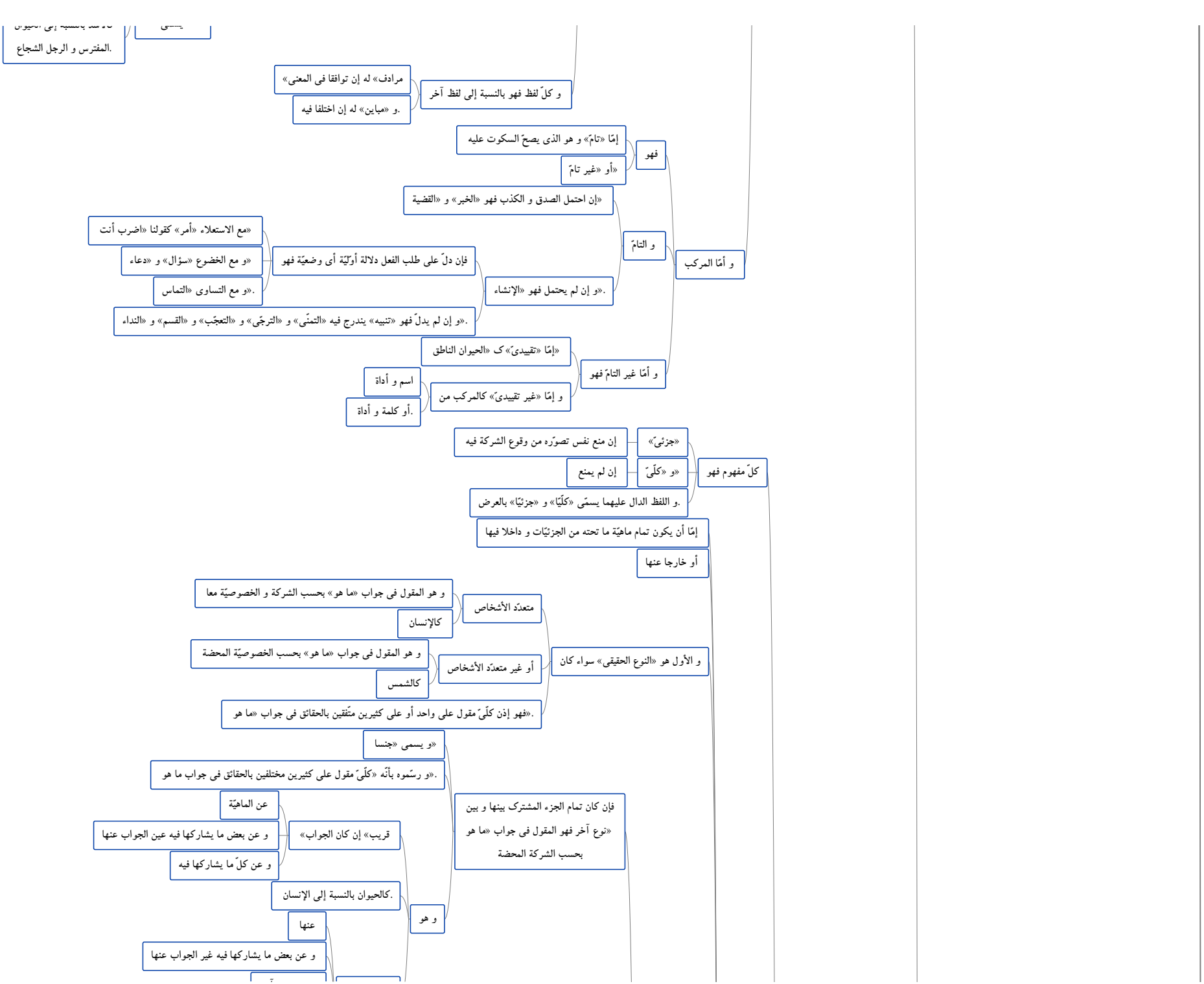
المفترس و الرجل الشجاع.
و كلّ لفظ فهو بالنسبة إلى لفظ آخر
مرادف» له إن توافقا فى المعنى»
و «مباين» له إن اختلفا فيه.
و أمّا المركب
فهو
إمّا «تامّ» و هو الذى يصحّ السكوت عليه
«أو «غير تامّ
و التامّ
«إن احتمل الصدق و الكذب فهو «الخبر» و «القضية
و إن لم يحتمل فهو «الإنشاء».
فإن دلّ على طلب الفعل دلالة أوّليّة أى وضعيّة فهو
«مع الاستعلاء «أمر» كقولنا «اضرب أنت
«و مع الخضوع «سؤال» و «دعاء
«و مع التساوى «التماس».
«و إن لم يدلّ فهو «تنبيه» يندرج فيه «التمنّى» و «الترجّى» و «التعجّب» و «القسم» و «النداء».
و أمّا غير التامّ فهو
«إمّا «تقييدىّ» ك «الحيوان الناطق
و إمّا «غير تقييدىّ» كالمركب من
اسم و أداة
أو كلمة و أداة.
كلّ مفهوم فهو
«جزئىّ»
إن منع نفس تصوّره من وقوع الشركة فيه
«و «كلّىّ
إن لم يمنع
و اللفظ الدال عليهما يسمّى «كلّيّا» و «جزئيّا» بالعرض.
إمّا أن يكون تمام ماهيّة ما تحته من الجزئيّات و داخلا فيها
أو خارجا عنها
و الأول هو «النوع الحقيقى» سواء كان
متعدّد الأشخاص
و هو المقول فى جواب «ما هو» بحسب الشركة و الخصوصيّة معا
كالإنسان
أو غير متعدّد الأشخاص
و هو المقول فى جواب «ما هو» بحسب الخصوصيّة المحضة
كالشمس
«فهو إذن كلّىّ مقول على واحد أو على كثيرين متّفقين بالحقائق فى جواب «ما هو».
فإن كان تمام الجزء المشترك بينها و بين «نوع آخر فهو المقول فى جواب «ما هو بحسب الشركة المحضة
«و يسمى «جنسا
«و رسّموه بأنّه «كلّىّ مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق فى جواب ما هو».
و هو
قريب» إن كان الجواب»
عن الماهيّة
و عن بعض ما يشاركها فيه عين الجواب عنها
و عن كلّ ما يشاركها فيه
كالحيوان بالنسبة إلى الإنسان.
عنها
و عن بعض ما يشاركها فيه غير الجواب عنها

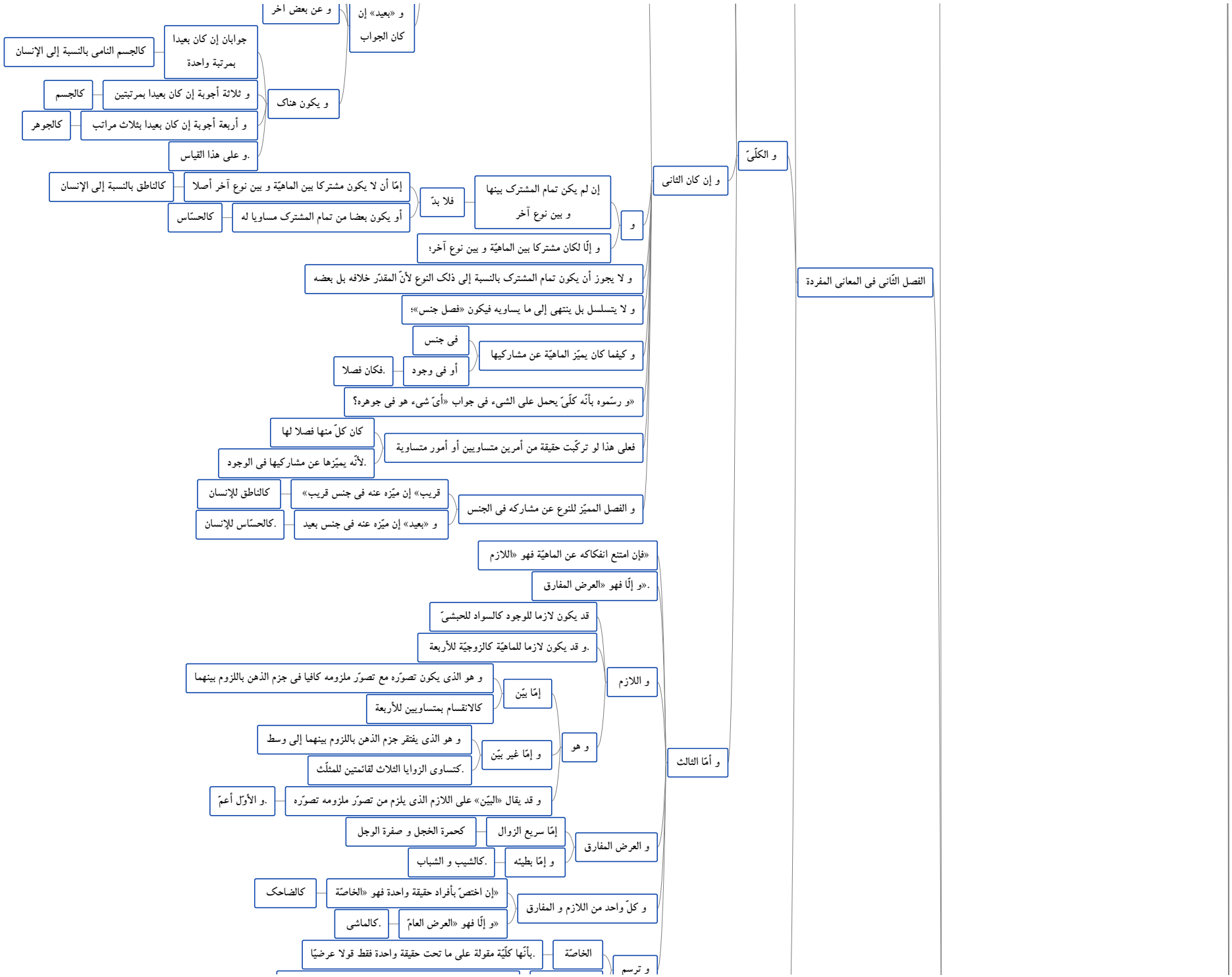
الفصل الثّانى فى المعانى المفردة
و الكلّىّ
و إن كان الثانى
و
إن لم يكن تمام المشترک بينها و بين نوع آخر
فلا بدّ
إمّا أن لا يكون مشتركا بين الماهيّة و بين نوع آخر أصلا
كالناطق بالنسبة إلى الإنسان
أو يكون بعضا من تمام المشترک مساويا له
كالحسّاس
و إلّا لكان مشتركا بين الماهيّة و بين نوع آخر؛
و لا يجوز أن يكون تمام المشترک بالنسبة إلى ذلک النوع لأنّ المقدّر خلافه بل بعضه
و لا يتسلسل بل ينتهى إلى ما يساويه فيكون «فصل جنس»؛
و كيفما كان يميّز الماهيّة عن مشاركيها
فى جنس
أو فى وجود
.فكان فصلا
«و رسّموه بأنّه كلّىّ يحمل على الشيء فى جواب «أىّ شيء هو فى جوهره؟
فعلى هذا لو تركّبت حقيقة من أمرين متساويين أو أمور متساوية
كان كلّ منها فصلا لها
.لأنّه يميّزها عن مشاركيها فى الوجود
و الفصل المميّز للنوع عن مشاركه فى الجنس
قريب» إن ميّزه عنه فى جنس قريب»
كالناطق للإنسان
و «بعيد» إن ميّزه عنه فى جنس بعيد
.كالحسّاس للإنسان
و أمّا الثالث
«فإن امتنع انفكاكه عن الماهيّة فهو «اللازم
.«و إلّا فهو «العرض المفارق
و اللازم
قد يكون لازما للوجود كالسواد للحبشىّ
.و قد يكون لازما للماهيّة كالزوجيّة للأربعة
و هو
إمّا بيّن
و هو الذى يكون تصوّره مع تصوّر ملزومه كافيا فى جزم الذهن باللزوم بينهما
كالانقسام بمتساويين للأربعة
و إمّا غير بيّن
و هو الذى يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما إلى وسط
.كتساوى الزوايا الثلاث لقائمتين للمثلّث
و قد يقال «البيّن» على اللازم الذى يلزم من تصوّر ملزومه تصوّره
.و الأوّل أعمّ
و العرض المفارق
إمّا سريع الزوال
كحمرة الخجل و صفرة الوجل
و إمّا بطيئه
.كالشيب و الشباب
و كلّ واحد من اللازم و المفارق
«إن اختصّ بأفراد حقيقة واحدة فهو «الخاصّة
كالضاحک
«و إلّا فهو «العرض العامّ
.كالماشى
و ترسم
الخاصّة
.بأنّها كلّيّة مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيّا
و «بعيد» إن كان الجواب
و عن بعض اخر
جوابان إن كان بعيدا بمرتبة واحدة
كالجسم النامى بالنسبة إلى الإنسان
و يكون هناک
و ثلاثة أجوبة إن كان بعيدا بمرتبتين
كالجسم
و أربعة أجوبة إن كان بعيدا بثلاث مراتب
كالجوهر
.و على هذا القياس

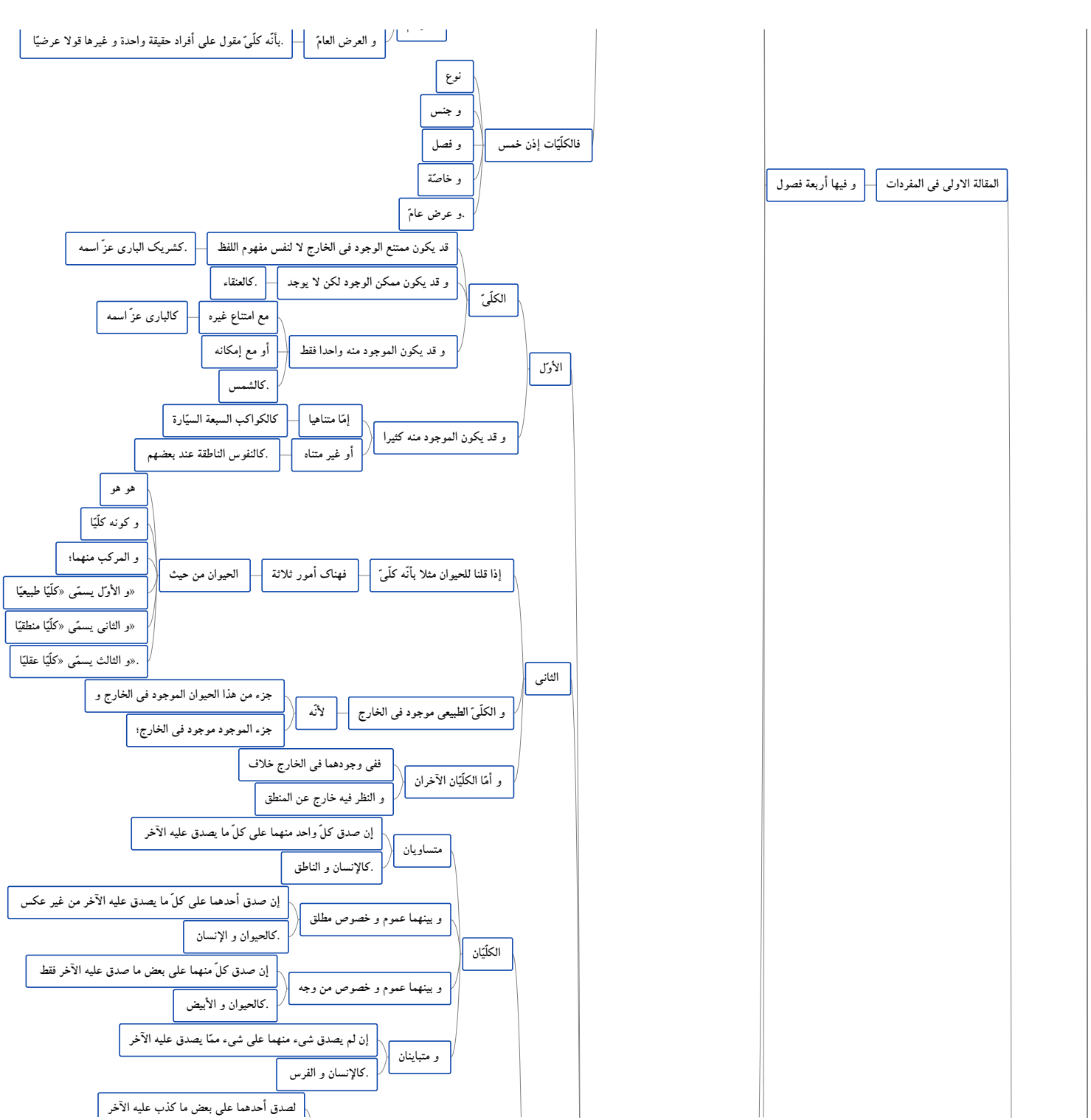
المقالة الاولى فى المفردات
و فيها أربعة فصول
فالكلّيّات إذن خمس
نوع
و جنس
و فصل
و خاصّة
.و عرض عامّ
و العرض العامّ
.بأنّه كلّىّ مقول على أفراد حقيقة واحدة و غيرها قولا عرضيّا
الأوّل
الكلّىّ
قد يكون ممتنع الوجود فى الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ
.كشريک البارى عزّ اسمه
و قد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد
.كالعنقاء
و قد يكون الموجود منه واحدا فقط
مع امتناع غيره
كالبارى عزّ اسمه
أو مع إمكانه
.كالشمس
و قد يكون الموجود منه كثيرا
إمّا متناهيا
كالكواكب السبعة السيّارة
أو غير متناه
.كالنفوس الناطقة عند بعضهم
الثانى
إذا قلنا للحيوان مثلا بأنّه كلّىّ
فهناک أمور ثلاثة
الحيوان من حيث
هو هو
و كونه كلّيّا
و المركب منهما؛
«و الأوّل يسمّى «كلّيّا طبيعيّا
«و الثانى يسمّى «كلّيّا منطقيّا
.«و الثالث يسمّى «كلّيّا عقليّا
و الكلّىّ الطبيعى موجود فى الخارج
لأنّه
جزء من هذا الحيوان الموجود فى الخارج و
جزء الموجود موجود فى الخارج؛
و أمّا الكلّيّان الآخران
ففى وجودهما فى الخارج خلاف
و النظر فيه خارج عن المنطق
الكلّيّان
متساويان
إن صدق كلّ واحد منهما على كلّ ما يصدق عليه الآخر
.كالإنسان و الناطق
و بينهما عموم و خصوص مطلق
إن صدق أحدهما على كلّ ما يصدق عليه الآخر من غير عكس
.كالحيوان و الإنسان
و بينهما عموم و خصوص من وجه
إن صدق كلّ منهما على بعض ما صدق عليه الآخر فقط
.كالحيوان و الأبيض
و متباينان
إن لم يصدق شىء منهما على شىء ممّا يصدق عليه الآخر
.كالإنسان و الفرس
لصدق أحدهما على بعض ما كذب عليه الآخر

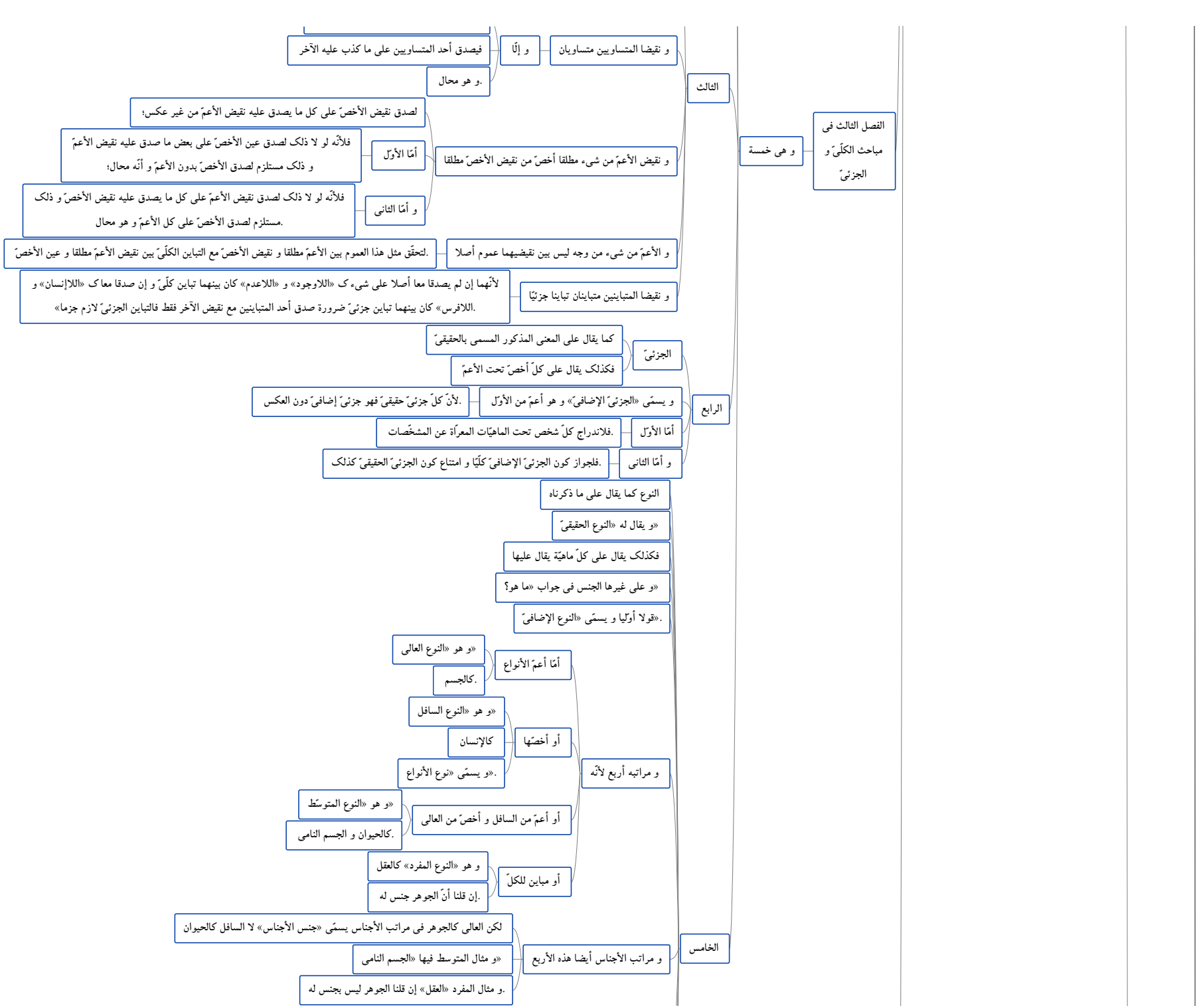
الفصل الثالث فی مباحث الکلّیّ و الجزئیّ
و هی خمسة
الثالث
و نقیضا المتساویین متساویان
و إلّا
فیصدق أحد المتساویین علی ما کذب علیه الآخر
.و هو محال
و نقیض الأعمّ من شیء مطلقا أخصّ من نقیض الأخصّ مطلقا
أمّا الأوّل
لصدق نقیض الأخصّ علی کل ما یصدق علیه نقیض الأعمّ من غیر عکس؛
فلأنّه لو لا ذلک لصدق عین الأخصّ علی بعض ما صدق علیه نقیض الأعمّ و ذلک مستلزم لصدق الأخصّ بدون الأعمّ و أنّه محال؛
و أمّا الثانی
فلأنّه لو لا ذلک لصدق نقیض الأعمّ علی کل ما یصدق علیه نقیض الأخصّ و ذلک مستلزم لصدق الأخصّ علی کل الأعمّ و هو محال.
و الأعمّ من شیء من وجه لیس بین نقیضیهما عموم أصلا
.لتحقّق مثل هذا العموم بین الأعمّ مطلقا و نقیض الأخصّ مع التباین الکلّیّ بین نقیض الأعمّ مطلقا و عین الأخصّ
و نقیضا المتباینین متباینان تباینا جزئیّا
لأنّهما إن لم یصدقا معا أصلا علی شیء ک «اللاوجود» و «اللاعدم» کان بینهما تباین کلّیّ و إن صدقا معا ک «اللاإنسان» و «اللافرس» کان بینهما تباین جزئیّ ضرورة صدق أحد المتباینین مع نقیض الآخر فقط فالتباین الجزئیّ لازم جزما.
الرابع
الجزئیّ
کما یقال علی المعنی المذکور المسمی بالحقیقیّ
فکذلک یقال علی کلّ أخصّ تحت الأعمّ
و یسمّی «الجزئیّ الإضافیّ» و هو أعمّ من الأوّل
.لأنّ کلّ جزئیّ حقیقیّ فهو جزئیّ إضافیّ دون العکس
أمّا الأوّل
.فلاندراج کلّ شخص تحت الماهیّات المعرّاة عن المشخّصات
و أمّا الثانی
.فلجواز کون الجزئیّ الإضافیّ کلّیّا و امتناع کون الجزئیّ الحقیقیّ کذلک
الخامس
النوع کما یقال علی ما ذکرناه
«و یقال له «النوع الحقیقیّ
فکذلک یقال علی کلّ ماهیّة یقال علیها
«و علی غیرها الجنس فی جواب «ما هو؟
.«قولا أوّلیا و یسمّی «النوع الإضافیّ
و مراتبه أربع لأنّه
أمّا أعمّ الأنواع
«و هو «النوع العالی
.کالجسم
أو أخصّها
«و هو «النوع السافل
کالإنسان
.«و یسمّی «نوع الأنواع
أو أعمّ من السافل و أخصّ من العالی
«و هو «النوع المتوسّط
.کالحیوان و الجسم النامی
أو مباین للکلّ
و هو «النوع المفرد» کالعقل
.إن قلنا أنّ الجوهر جنس له
و مراتب الأجناس أیضا هذه الأربع
لکن العالی کالجوهر فی مراتب الأجناس یسمّی «جنس الأجناس» لا السافل کالحیوان
«و مثال المتوسط فیها «الجسم النامی
.و مثال المفرد «العقل» إن قلنا الجوهر لیس بجنس له

الفصل الرابع فی التعریفات
و النوع
الإضافیّ موجود بدون الحقیقیّ
کالأنواع المتوسّطة
و الحقیقیّ موجود بدون الإضافیّ
کالحقائق البسیطة
.فلیس بینهما عموم و خصوص مطلق بل کلّ منهما أعمّ من الآخر من وجه لصدقهما علی النوع السافل
«و جزء المقول فی جواب «ما هو؟
«إن کان مذکورا بالمطابقة یسمّی «واقعا فی طریق ما هو
کالحیوان و الناطق بالنسبة إلی «الحیوان الناطق» المقول فی جواب السؤال بما هو عن الإنسان
«و إن کان مذکورا بالتضمّن یسمّی «داخلا فی جواب ما هو
کالجسم و النامی و الحسّاس و المتحرّک بالإرادة الدالّ علیها «الحیوان» بالتضمن.
و الجنس العالی
جاز أن یکون له فصل یقوّمه لجواز ترکّبه من أمرین متساویین أو امور متساویة
.و یجب أن یکون له فصل یقسّمه
و النوع السافل
یجب أن یکون له فصل یقوّمه
.و یمتنع أن یکون له فصل یقسّمه
و المتوسّطات
یجب أن یکون لها
فصول تقسّمها
و فصول تقوّمها
و کلّ فصل یقوّم العالی فهو یقوّم السافل من غیر عکس کلّیّ
.و کل فصل یقسّم السافل فهو یقسّم العالی من غیر عکس
المعرّف للشیء و هو الذی یستلزم تصوّره تصوّر ذلک الشیء و امتیازه عن کل ما عداه
و هو لا یجوز أن یکون
نفس الماهیّة
.لأنّ المعرّف معلوم قبل المعرّف و الشیء لا یعلم قبل نفسه
و لا أعمّ
.لقصوره عن إفادة التعریف
و لا أخصّ
.لکونه أخفی
.فهو مساو لها فی العموم و الخصوص
و یسمّی
«حدّا تامّا»
إن کان بالجنس و الفصل القریبین
«و «حدّا ناقصا
.إن کان بالفصل القریب وحده أو به و بالجنس البعید
«و «رسما تامّا
إن کان بالجنس القریب و الخاصّة
«و «رسما ناقصا
.إن کان بالخاصّة وحدها أو بها و بالجنس البعید
یجب الاحتراز
عن تعریف الشیء بما یساویه فی المعرفة و الجهالة
کتعریف
«الحرکة» ب «ما لیس بسکون»
.«و «الزوج» ب «ما لیس بفرد
و عن تعریف الشیء بما لا یعرف إلّا به سواء کان
بمرتبة واحدة
«کما یقال «الکیفیّة ما بها یقع المشابهة
«ثمّ یقال «المشابهة اتّفاق فی الکیفیّة
أو بمراتب
«کما یقال «الاثنان زوج أوّل
«ثمّ یقال «الزوج الأوّل هو المنقسم بمتساویین
«ثمّ یقال «المتساویان هما الشیئان اللذان لا یفضل أحدهما علی الآخر
.«ثمّ یقال «الشیئان هما الاثنان

أمّا المقدّمة ففی تعریف القضیّة و أقسامها الأوّلیّة
«القضیّة»
.«قول یصحّ أن یقال لقائله «إنّه صادق فیه» أو «کاذب
و یجب أن یحترز عن استعمال ألفاظ غریبة وحشیّة غیر ظاهرة الدلالة بالقیاس إلی السامع
.لکونه مفوّتا للغرض
و هی
«حملیّة»
إن انحلّت بطرفیها إلی مفردین
«کقولک «زید عالم» «زید لیس بعالم
و شرطیّة
.إن لم تنحلّ
و الشرطیّة
إمّا متّصلة
و هی التی حکم بصدق قضیّة أو لا صدقها علی تقدیر صدق قضیة اخری
کقولنا
«إن کان هذا إنسانا فهو حیوان»
.«و «لیس إن کان هذا إنسانا فهو جماد
و إمّا منفصلة
و هی التی یحکم فیها
بالتنافی بین القضیّتین فی الصدق و الکذب
معا
أو فی أحدهما فقط
أو بنفیه
کقولنا
«إمّا أن یکون هذا العدد زوجا أو فردا»
.«و «لیس إمّا أن یکون هذا الإنسان حیوانا أو أسود
البحث الأوّل فی أجزائها و أقسامها
الحملیّة إنّما تتحقّق بأجزاء ثلاثة
محکوم علیه
«و یسمّی «موضوعا
و محکوم به
«و یسمّی «محمولا
و نسبة بینهما بها یرتبط المحمول بالموضوع
«و اللفظ الدالّ علیها یسمّی «رابطة
.«ک «هو» فی قولنا «زید هو عالم
«و تسمی القضیّة حینئذ «ثلاثیّة
و قد تحذف الرابطة فی بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها
.«و القضیّة تسمی حینئذ «ثنائیّة
و هذه النسبة
إن کانت نسبة بها یصحّ أن یقال «إنّ الموضوع محمول» فالقضیّة موجبة
«کقولنا «الإنسان حیوان
و إن کانت نسبة بها یصح أن یقال «إنّ الموضوع لیس بمحمول» فالقضیّة سالبة
.«کقولنا «الإنسان لیس بحجر
و موضوع الحملیّة
.«إن کان شخصا معیّنا سمّیت «مخصوصة» و «شخصیّة
و إن کان کلّیّا فإن بیّن فیها کمیّة أفراد ما صدق علیه الحکم
و یسمّی اللفظ الدالّ علیها «سورا» سمّیت «محصورة» و «مسوّرة»؛ و هی أربع
لأنّه
«إن بیّن فیها أنّ الحکم علی کلّ الأفراد فهی «الکلّیّة
و هی
إمّا موجبة
«و سورها «کلّ
«کقولنا «کلّ نار حارّة
و إمّا سالبة
«و سورها «لا شیء» و «لا واحد
.«کقولنا «لا شیء أو لا واحد من الناس بجماد
و إن بیّن فیها أنّ الحکم علی بعض الأفراد
إمّا موجبة
و سورها
«بعض»
«أو «واحد
«کقولنا «بعض الحیوان أو واحد من الحیوان إنسان
«لیس کلّ»

- الفصل الأوّل في الحمليّة
  - و فيه أربعة مباحث
    - البحث الثالث فى العدول و التحصيل
      - و الاعتبار بإيجاب القضيّة و سلبها بالنسبة الثبوتيّة أو السلبيّة لا بطرفى القضيّة
        - فإنّ
          - «قولنا «كلّ ما ليس بحىّ فهو لا عالم
            - موجبة مع أنّ طرفيها عدميّان
          - «و قولنا «لا شىء من المتحرّك بساكن
            - .سالبة مع أنّ طرفيها وجوديّان
        - و السالبة البسيطة أعمّ من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب عند عدم الموضوع دون الإيجاب
          - فإنّ الإيجاب لا يصلح إلّا على موجود
            - محقّق كما فى الخارجيّة الموضوع
            - أو مقدّر كما فى الحقيقيّة الموضوع
            - أمّا إذا كان الموضوع موجودا فإنّهما متلازمتان و الفرق بينهما فى اللفظ
      - حرف السلب
        - إن كان جزء
          - من الموضوع
            - «كقولنا «اللاحىّ جماد
          - أو من المحمول
            - «كقولنا «الجماد لا عالم
          - أو منهما جميعا
          - سمّيت القضيّة «معدولة» موجبة كانت أو سالبة
        - و إن لم يكن جزء لشىء منهما سمّيت
          - محصّلة» إن كانت موجبة»
          - .و «بسيطة» إن كانت سالبة
    - البحث الثانى فى تحقيق المحصورات الأربع
      - قولنا «كلّ ج ب» يستعمل
        - تارة بحسب الحقيقة
          - و معناه أن كلّ ما لو وجد كان (ج) من الأفراد الممكنة فهو بحيث لو وجد كان (ب)؛
          - .«أى «كلّ ما هو ملزوم (ج) هو ملزوم (ب
        - و تارة بحسب الخارج
          - و معناه كلّ (ج) فى الخارج سواء كان حال الحكم أو قبله أو بعده فهو (ب) فى الخارج.
        - و الفرق بين الاعتبارين ظاهر فإنّه
          - لو لم يوجد شىء من المربّعات فى الخارج يصح أن يقال كلّ مربّع شكل» بالاعتبار الأوّل دون الثانى»
          - و لو لم يوجد شىء من الأشكال فى الخارج إلّا المربّع يصحّ أن يقال «كلّ شكل مربّع» بالاعتبار الثانى دون الأول.
      - على هذا فقس المحصورات الباقية.
    - و إن لم يبيّن فيها كميّة الأفراد
      - فإن لم تصلح لأن تصدق كلّيّة و جزئيّة سمّيت القضيّة «طبيعيّة»؛
        - «كقولنا «الحيوان جنس» و «الإنسان نوع
        - لأنّ الحكم فيها على نفس الطبيعة
      - و إن صلحت لذلك «سمّيت «مهملة
        - كقولنا
          - «الإنسان فى خسر»
          - .«و «الإنسان ليس فى خسر
        - و هى فى قوة الجزئيّة
          - لأنّه متى صدق «الإنسان فى خسر» صدق «بعض الإنسان فى خسر» و بالعكس.
    - و هى «فهى «الجزئيّة
      - و إمّا سالبة
        - كقولنا
          - ليس كلّ حيوان إنسانا» و «ليس بعض الحيوان «بإنسان» و «بعض الحيوان ليس بإنسان.
        - و سورها
          - «و «ليس بعض
          - «و «بعض ليس

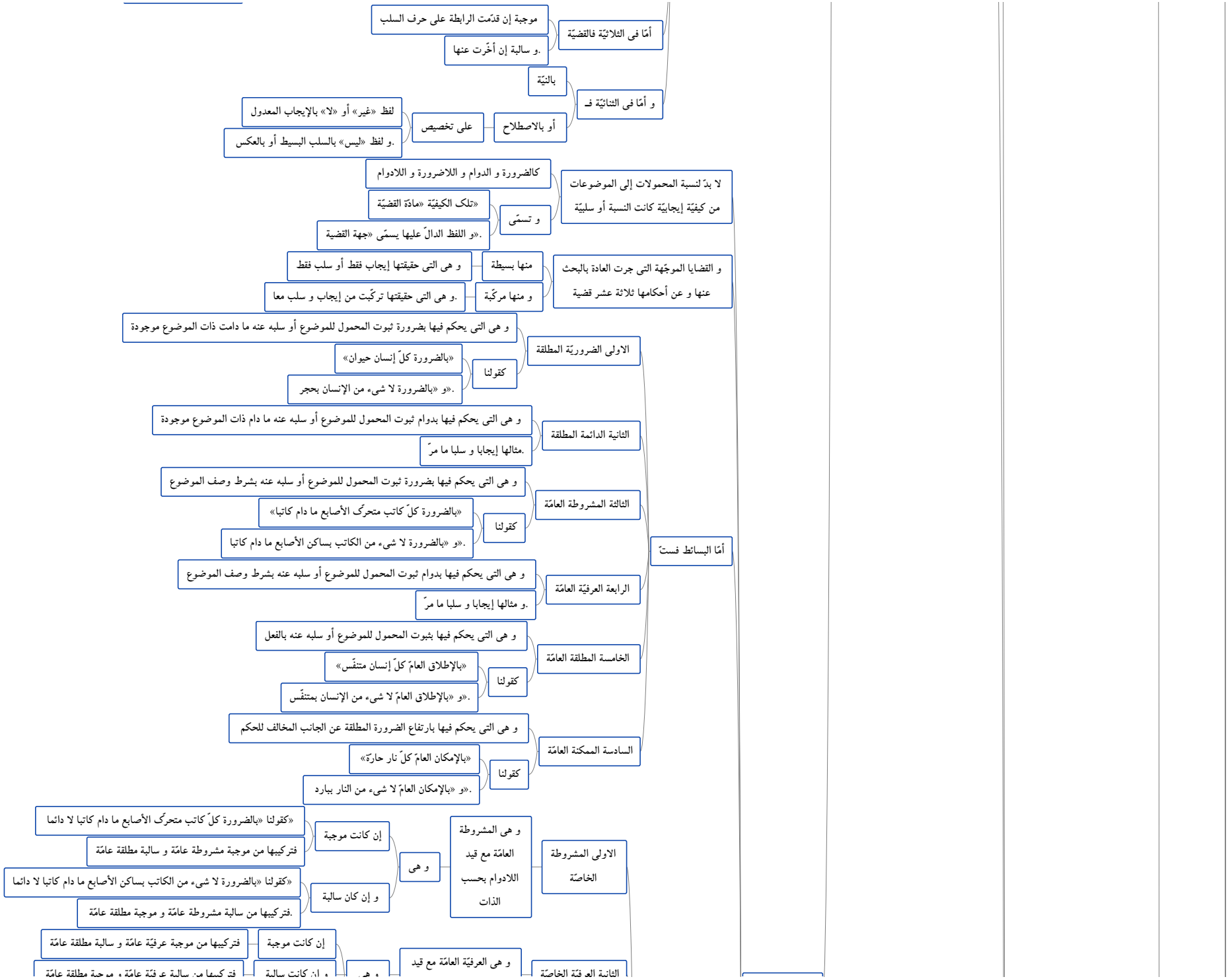
أمّا فی الثلاثیّة فالقضیّة
موجبة إن قدّمت الرابطة علی حرف السلب
.و سالبة إن أخّرت عنها
و أمّا فی الثنائیّة فـ
بالنیّة
أو بالاصطلاح
علی تخصیص
لفظ «غیر» أو «لا» بالإیجاب المعدول
.و لفظ «لیس» بالسلب البسیط أو بالعکس
لا بدّ لنسبة المحمولات إلی الموضوعات من کیفیّة إیجابیّة کانت النسبة أو سلبیّة
کالضرورة و الدوام و اللاضرورة و اللادوام
و تسمّی
«تلک الکیفیّة «مادّة القضیّة
.«و اللفظ الدالّ علیها یسمّی «جهة القضیة
و القضایا الموجّهة التی جرت العادة بالبحث عنها و عن أحکامها ثلاثة عشر قضیة
منها بسیطة
و هی التی حقیقتها إیجاب فقط أو سلب فقط
و منها مرکّبة
.و هی التی حقیقتها ترکّبت من إیجاب و سلب معا
أمّا البسائط فستّ
الاولی الضروریّة المطلقة
و هی التی یحکم فیها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دامت ذات الموضوع موجودة
کقولنا
«بالضرورة کلّ إنسان حیوان»
.«و «بالضرورة لا شیء من الإنسان بحجر
الثانیة الدائمة المطلقة
و هی التی یحکم فیها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام ذات الموضوع موجودة
.مثالها إیجابا و سلبا ما مرّ
الثالثة المشروطة العامّة
و هی التی یحکم فیها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع
کقولنا
«بالضرورة کلّ کاتب متحرّک الأصابع ما دام کاتبا»
.«و «بالضرورة لا شیء من الکاتب بساکن الأصابع ما دام کاتبا
الرابعة العرفیّة العامّة
و هی التی یحکم فیها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف الموضوع
.و مثالها إیجابا و سلبا ما مرّ
الخامسة المطلقة العامّة
و هی التی یحکم فیها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بالفعل
کقولنا
«بالإطلاق العامّ کلّ إنسان متنفّس»
.«و «بالإطلاق العامّ لا شیء من الإنسان بمتنفّس
السادسة الممکنة العامّة
و هی التی یحکم فیها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف للحکم
کقولنا
«بالإمکان العامّ کلّ نار حارّة»
.«و «بالإمکان العامّ لا شیء من النار ببارد
الاولی المشروطة الخاصّة
و هی المشروطة العامّة مع قید اللادوام بحسب الذات
و هی
إن کانت موجبة
«کقولنا «بالضرورة کلّ کاتب متحرّک الأصابع ما دام کاتبا لا دائما
فترکیبها من موجبة مشروطة عامّة و سالبة مطلقة عامّة
و إن کان سالبة
«کقولنا «بالضرورة لا شیء من الکاتب بساکن الأصابع ما دام کاتبا لا دائما
.فترکیبها من سالبة مشروطة عامّة و موجبة مطلقة عامّة
الثانیة العرفیّة الخاصّة
و هی العرفیّة العامّة مع قید
إن کانت موجبة
فترکیبها من موجبة عرفیّة عامّة و سالبة مطلقة عامّة

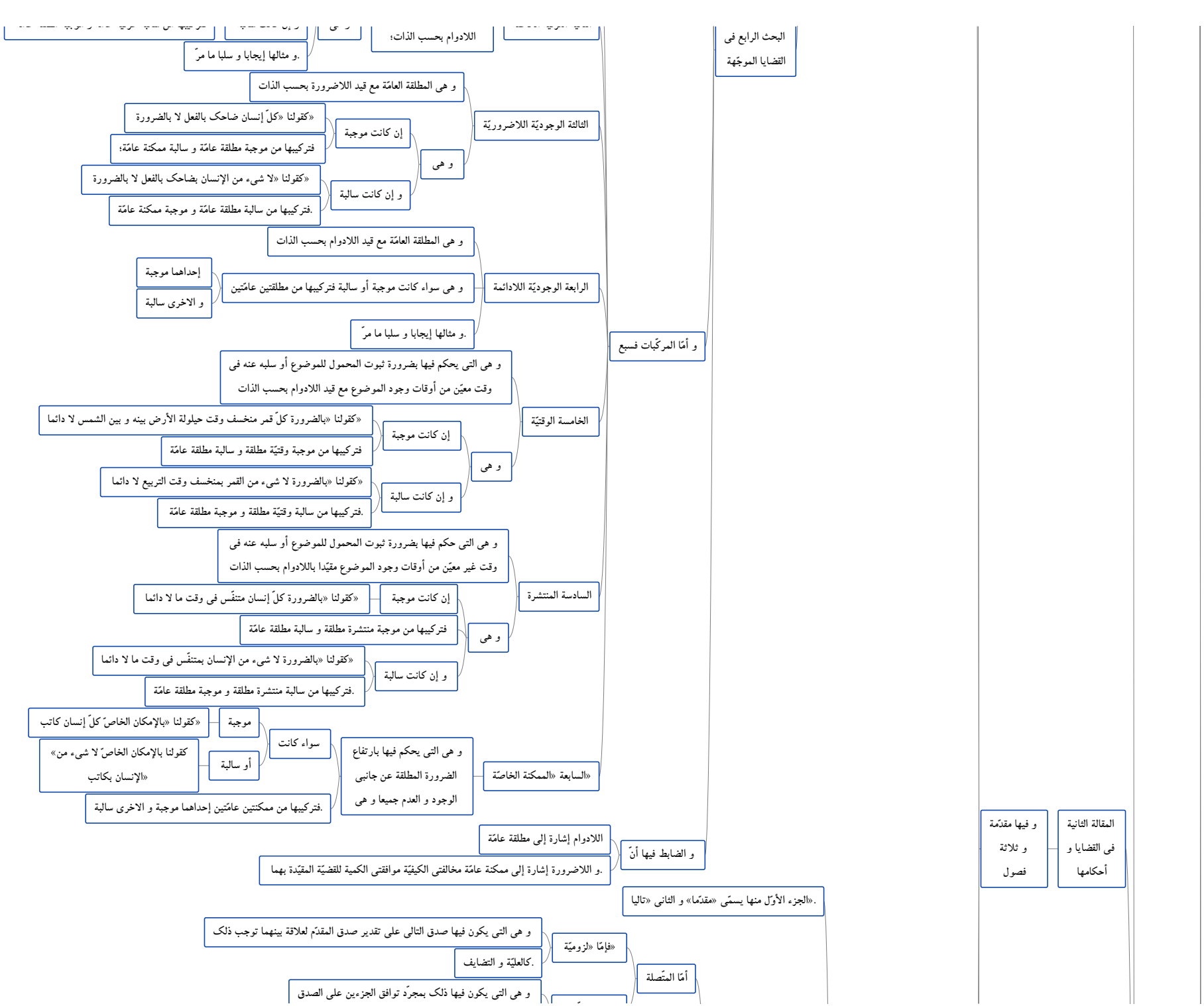
المقالة الثانية فى القضايا و أحكامها
و فيها مقدّمة و ثلاثة فصول
البحث الرابع فى القضايا الموجّهة
و أمّا المركّبات فسبع
الثالثة الوجوديّة اللاضروريّة
و هى المطلقة العامّة مع قيد اللاضرورة بحسب الذات
و هى
إن كانت موجبة
«كقولنا «كلّ إنسان ضاحک بالفعل لا بالضرورة
فتركيبها من موجبة مطلقة عامّة و سالبة ممكنة عامّة؛
و إن كانت سالبة
«كقولنا «لا شيء من الإنسان بضاحک بالفعل لا بالضرورة
.فتركيبها من سالبة مطلقة عامّة و موجبة ممكنة عامّة
الرابعة الوجوديّة اللادائمة
و هى المطلقة العامّة مع قيد اللادوام بحسب الذات
و هى سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقتين عامّتين
إحداهما موجبة
و الاخرى سالبة
.و مثالها إيجابا و سلبا ما مرّ
الخامسة الوقتيّة
و هى التى يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت معيّن من أوقات وجود الموضوع مع قيد اللادوام بحسب الذات
و هى
إن كانت موجبة
«كقولنا «بالضرورة كلّ قمر منخسف وقت حيلولة الأرض بينه و بين الشمس لا دائما
فتركيبها من موجبة وقتيّة مطلقة و سالبة مطلقة عامّة
و إن كانت سالبة
«كقولنا «بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما
.فتركيبها من سالبة وقتيّة مطلقة و موجبة مطلقة عامّة
السادسة المنتشرة
و هى التى حكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى وقت غير معيّن من أوقات وجود الموضوع مقيّدا باللادوام بحسب الذات
و هى
إن كانت موجبة
«كقولنا «بالضرورة كلّ إنسان متنفّس فى وقت ما لا دائما
فتركيبها من موجبة منتشرة مطلقة و سالبة مطلقة عامّة
و إن كانت سالبة
«كقولنا «بالضرورة لا شيء من الإنسان بمتنفّس فى وقت ما لا دائما
.فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة و موجبة مطلقة عامّة
«السابعة «الممكنة الخاصّة
و هى التى يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبى الوجود و العدم جميعا و هى
سواء كانت
موجبة
«كقولنا «بالإمكان الخاصّ كلّ إنسان كاتب
أو سالبة
«كقولنا بالإمكان الخاصّ لا شيء من الإنسان بكاتب»
.فتركيبها من ممكنتين عامّتين إحداهما موجبة و الاخرى سالبة
و الضابط فيها أنّ
اللادوام إشارة إلى مطلقة عامّة
.و اللاضرورة إشارة إلى ممكنة عامّة مخالفتى الكيفيّة موافقتى الكمية للقضيّة المقيّدة بهما
.«الجزء الأوّل منها يسمّى «مقدّما» و الثانى «تاليا
أمّا المتّصلة
«فإمّا «لزوميّة
و هى التى يكون فيها صدق التالى على تقدير صدق المقدّم لعلاقة بينهما توجب ذلک
.كالعليّة و التضايف
و هى التى يكون فيها ذلک بمجرّد توافق الجزءين على الصدق

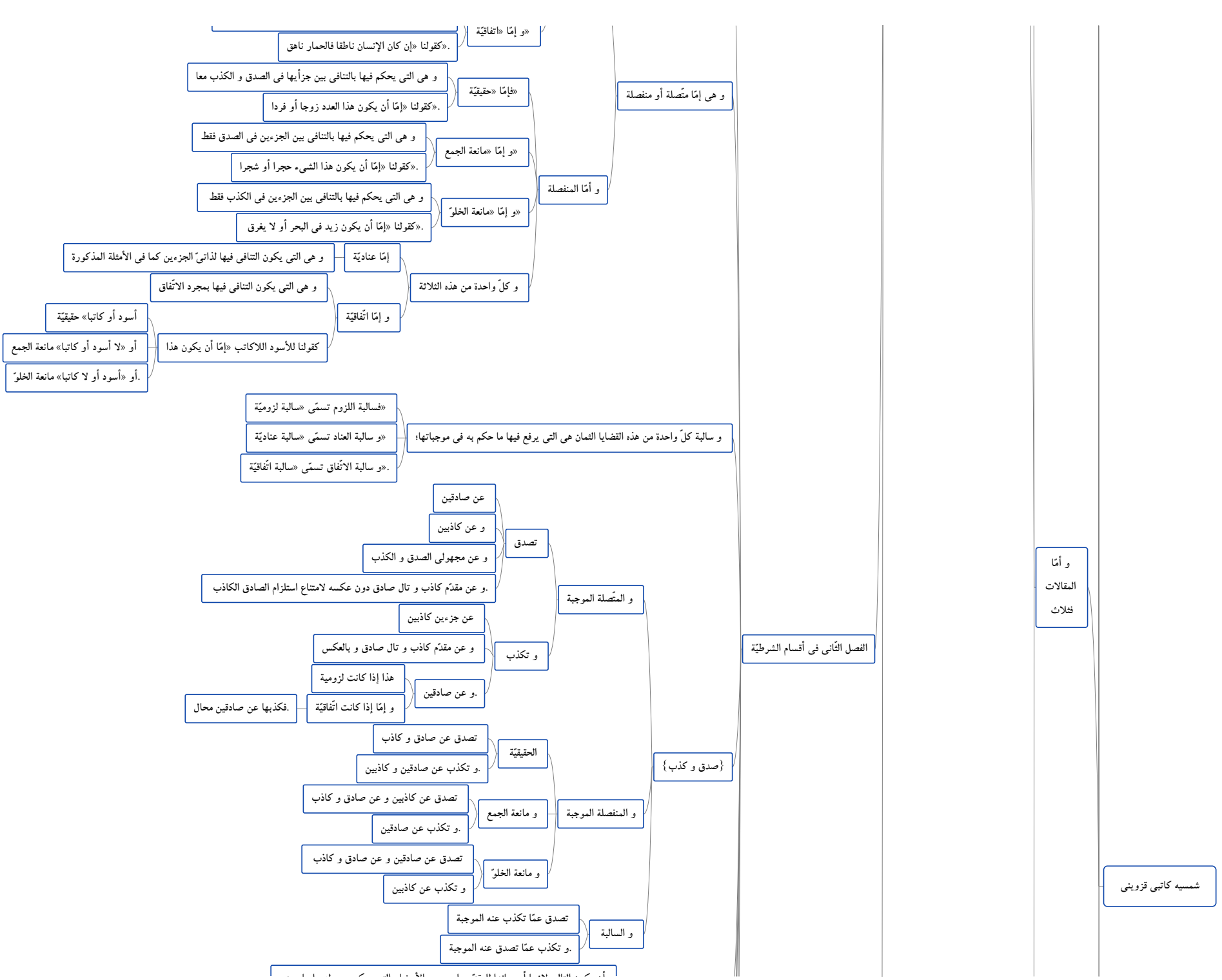
شمسیه کاتبی قزوینی
و أمّا المقالات فثلاث
القصل الثّانی فی أقسام الشرطیّة
{صدق و کذب}
و هی إمّا متّصلة أو منفصلة
و أمّا المنفصلة
و کلّ واحدة من هذه الثلاثة
إمّا عناديّة
و هی التی یکون التنافی فیها لذاتیّ الجزءین کما فی الأمثلة المذکورة
و إمّا اتّفاقیّة
و هی التی یکون التنافی فیها بمجرد الاتّفاق
کقولنا للأسود اللاکاتب «إمّا أن یکون هذا
أسود أو کاتبا» حقیقیّة
أو «لا أسود أو کاتبا» مانعة الجمع
.أو «أسود أو لا کاتبا» مانعة الخلوّ
و إمّا «اتفاقیّة
.«کقولنا «إن کان الإنسان ناطقا فالحمار ناهق
«فإمّا «حقیقیّة
و هی التی یحکم فیها بالتنافی بین جزأیها فی الصدق و الکذب معا
.«کقولنا «إمّا أن یکون هذا العدد زوجا أو فردا
«و إمّا «مانعة الجمع
و هی التی یحکم فیها بالتنافی بین الجزءین فی الصدق فقط
.«کقولنا «إمّا أن یکون هذا الشیء حجرا أو شجرا
«و إمّا «مانعة الخلوّ
و هی التی یحکم فیها بالتنافی بین الجزءین فی الکذب فقط
.«کقولنا «إمّا أن یکون زید فی البحر أو لا یغرق
و سالبة کلّ واحدة من هذه القضایا الثمان هی التی یرفع فیها ما حکم به فی موجباتها؛
«فسالبة اللزوم تسمّی «سالبة لزومیّة
«و سالبة العناد تسمّی «سالبة عناديّة
.«و سالبة الاتّفاق تسمّی «سالبة اتّفاقیّة
و المتّصلة الموجبة
تصدق
عن صادقین
و عن کاذبین
و عن مجهولی الصدق و الکذب
.و عن مقدّم کاذب و تال صادق دون عکسه لامتناع استلزام الصادق الکاذب
و تکذب
عن جزءین کاذبین
و عن مقدّم کاذب و تال صادق و بالعکس
.و عن صادقین
هذا إذا کانت لزومیة
و إمّا إذا کانت اتّفاقیّة
.فکذبها عن صادقین محال
و المنفصلة الموجبة
الحقیقیّة
تصدق عن صادق و کاذب
.و تکذب عن صادقین و کاذبین
و مانعة الجمع
تصدق عن کاذبین و عن صادق و کاذب
.و تکذب عن صادقین
و مانعة الخلوّ
تصدق عن صادقین و عن صادق و کاذب
و تکذب عن کاذبین
و السالبة
تصدق عمّا تکذب عنه الموجبة
.و تکذب عمّا تصدق عنه الموجبة

و كلّية الشرطيّة الموجبة
ان يكون التالى لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التى يمكن حصوله عليها و هى الأوضاع التى تحصل له بسبب اقتران الأمور التى يمكن اجتماعها معه.
و الجزئيّة
أن يكون كذلك على بعض هذه الأوضاع.
و المخصوصة
أن يكون كذلك على وضع معيّن.
و
سور الموجبة الكلّية فى المتصلة
«كلّما» و «مهما» و «متى» و فى المنفصلة «دائما».
و سور السالبة الكلّية فيهما
«ليس البتة».
و سور الموجبة الجزئية فيهما
«قد يكون».
«و السالبة الجزئيّة فيهما «قد لا يكون
و بإدخال حرف السلب على سور الإيجاب الكلّى
و المهملة بإطلاق لفظ
لو» و «إن» و «إذا» فى المتّصلة»
و «إمّا» و «أو» فى المنفصلة.
و الشرطيّة قد تتركّب
عن حمليّتين
و عن متّصلتين
و عن منفصلتين
و عن حملية و متّصلة
و عن حمليّة و منفصلة
و عن متصلة و منفصلة
و كلّ واحدة من هذه الثلاثة الأخيرة فى المتصلة تنقسم إلى قسمين لامتياز مقدّمها عن تاليها بالطبع بخلاف المنفصلة
فإنّ مقدّمها إنّما يتميّز عن تاليها بالوضع فقط
فأقسام المتصلات تسعة و المنفصلات ستّة.
و أمّا الأمثلة فعليك باستخراجها من نفسك.
و حدّوه بأنّه اختلاف قضيّتين بالإيجاب و السلب بحيث يقتضى لذاته أن يكون إحداهما صادقة و الاخرى كاذبة.
و لا يتحقّق التناقض فى المخصوصتين إلّا
عند اتّحاد الموضوع
و يندرج فيه
وحدة الشرط
و الجزء و الكلّ
و عند اتّحاد المحمول
و يندرج فيه وحدة
الزمان
و المكان
و الإضافة
و القوّة
و الفعل.
و
فى المحصورتين لا بدّ مع ذلك من الاختلاف بالكميّتين لصدق الجزئيّتين و كذب الكلّيّتين فى كلّ مادّة يكون فيها الموضوع أعمّ من المحمول.
و لا بدّ فى الموجّهتين مع ذلك من اختلاف الجهة لصدق الممكنتين و كذب الضروريّتين فى مادّة الإمكان.
البحث الأول فى التناقض
{نقيض موجهات بسيط}
فنقيض الضروريّة المطلقة الممكنة العامّة
لأنّ سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما.
و نقيض الدائمة المطلقة العامّة
لأنّ السلب فى كلّ الأوقات ينافيه الإيجاب فى البعض و بالعكس
و نقيض المشروطة العامّة الحينيّة الممكنة
أعنى التى حكم فيها برفع الضرورة بحسب الوصف عن الجانب المخالف
كقولنا «كلّ من به ذات الجنب يمكن أن يسعل فى بعض أوقات كونه مجنوبا».

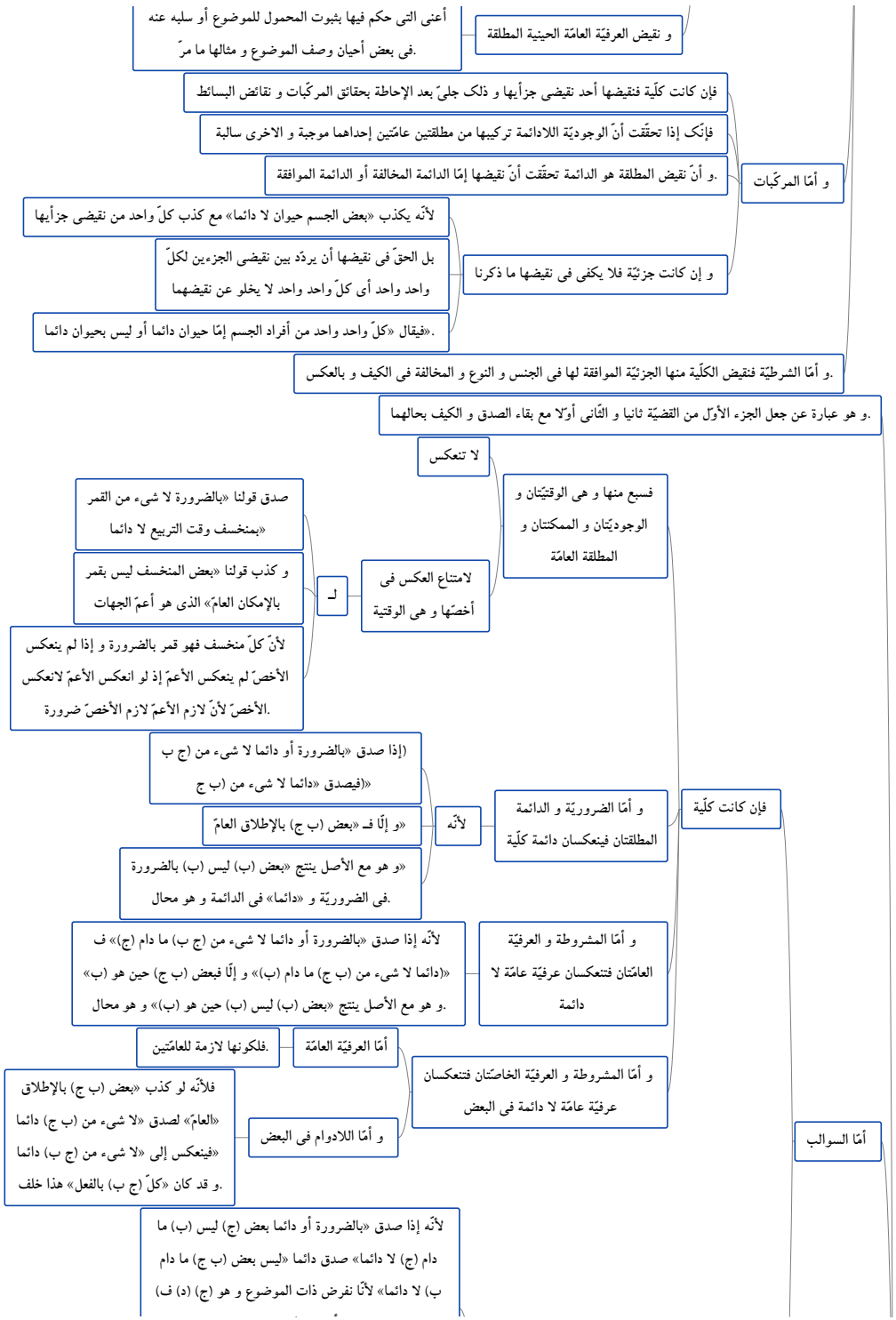
و نقيض العرفيّة العامّة الحينية المطلقة
أعنى التى حكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه فى بعض أحيان وصف الموضوع و مثالها ما مرّ.
و أمّا المركّبات
فإن كانت كلّية فنقيضها أحد نقيضى جزأيها و ذلک جليّ بعد الإحاطة بحقائق المركّبات و نقائض البسائط
فإنّک إذا تحقّقت أنّ الوجوديّة اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامّتين إحداهما موجبة و الاخرى سالبة
و أنّ نقيض المطلقة هو الدائمة تحقّقت أنّ نقيضها إمّا الدائمة المخالفة أو الدائمة الموافقة.
و إن كانت جزئيّة فلا يكفى فى نقيضها ما ذكرنا
لأنّه يكذب «بعض الجسم حيوان لا دائما» مع كذب كلّ واحد من نقيضى جزأيها
بل الحقّ فى نقيضها أن يردّد بين نقيضى الجزءين لكلّ واحد واحد أى كلّ واحد واحد لا يخلو عن نقيضهما
فيقال «كلّ واحد واحد من أفراد الجسم إمّا حيوان دائما أو ليس بحيوان دائما».
و أمّا الشرطيّة فنقيض الكلّية منها الجزئيّة الموافقة لها فى الجنس و النوع و المخالفة فى الكيف و بالعكس.
و هو عبارة عن جعل الجزء الأوّل من القضيّة ثانيا و الثّانى أوّلا مع بقاء الصدق و الكيف بحالهما.
فإن كانت كلّية
فسبع منها و هى الوقتيّتان و الوجوديّتان و الممكنتان و المطلقة العامّة
لا تنعكس
لامتناع العكس فى أخصّها و هى الوقتية
لـ
صدق قولنا «بالضرورة لا شىء من القمر بمنخسف وقت الترييع لا دائما»
و كذب قولنا «بعض المنخسف ليس بقمر بالإمكان العامّ» الذى هو أعمّ الجهات
لأنّ كلّ منخسف فهو قمر بالضرورة و إذا لم ينعكس الأخصّ لم ينعكس الأعمّ إذ لو انعكس الأعمّ لانعكس الأخصّ لأنّ لازم الأعمّ لازم الأخصّ ضرورة.
و أمّا الضروريّة و الدائمة المطلقتان فينعكسان دائمة كلّية
لأنّه
(إذا صدق «بالضرورة أو دائما لا شىء من (ج ب فيصدق «دائما لا شىء من (ب ج)»
و إلّا فـ «بعض (ب ج) بالإطلاق العامّ»
و هو مع الأصل ينتج «بعض (ب) ليس (ب) بالضرورة فى الضروريّة و «دائما» فى الدائمة و هو محال.
و أمّا المشروطة و العرفيّة العامّتان فتنعكسان عرفيّة عامّة لا دائمة
لأنّه إذا صدق «بالضرورة أو دائما لا شىء من (ج ب) ما دام (ج)» فـ «دائما لا شىء من (ب ج) ما دام (ب)» و إلّا فبعض (ب ج) حين هو (ب) و هو مع الأصل ينتج «بعض (ب) ليس (ب) حين هو (ب)» و هو محال.
و أمّا المشروطة و العرفيّة الخاصّتان فتنعكسان عرفيّة عامّة لا دائمة فى البعض
أمّا العرفيّة العامّة
فلكونها لازمة للعامّتين.
و أمّا اللادوام فى البعض
فلأنّه لو كذب «بعض (ب ج) بالإطلاق «العامّ» لصدق «لا شىء من (ب ج) دائما «فينعكس إلى «لا شىء من (ج ب) دائما و قد كان «كلّ (ج ب) بالفعل» هذا خلف.
أمّا السوالب
لأنّه إذا صدق «بالضرورة أو دائما بعض (ج) ليس (ب) ما دام (ج) لا دائما» صدق دائما «ليس بعض (ب ج) ما دام ب) لا دائما» لأنّا نفرض ذات الموضوع و هو (ج) (د) ف)

الفصل الثّالث فی أحکام القضایا
و فیه أربعة مباحث
البحث الثانی فی العکس المستوی
و أمّا الموجبة کلّیّة کانت أو جزئیّة فلا تنعکس کلّیّة أصلا
.«لاحتمال کون المحمول أعمّ من الموضوع کقولنا «کلّ إنسان حیوان
و إن کانت جزئیّة
فالمشروطة و العرفیّة الخاصّتان تنعکسان عرفیّة خاصّة
د ج) بالفعل و (د ب) ایضا بحکم اللادوام و لیس (د ج) ما دام (ب) و إلّا لکان (د ج) حین هو (ب) ف (ب) حین هو ج)؛ و قد کان لیس (ب) ما دام (ج) هذا خلف)
(و إذا صدق (ج) و (ب) علی (د) و تنافیا فیه صدق «بعض (ب لیس (ج) ما دام (ب) لا دائما» و هو المطلوب.
و أمّا البواقی فلا تنعکس
لأنّه یصدق «بالضرورة بعض الحیوان لیس بإنسان) و «بالضرورة لیس بعض القمر بمنخسف وقت التربیع لا دائما» مع کذب عکسها بالإمکان العامّ الذی هو أعمّ الجهات لکن الضروریّة أخصّ البسائط و الوقتیّة أخصّ من المرکّبات الباقیة و متی لم تنعکسا لم ینعکس شیء منها لما عرفت أنّ انعکاس العامّ مستلزم لانعکاس الخاصّ.
و أمّا فی الجهة
فالضروریّة و الدائمة و العامّتان تنعکس حینیّة مطلقة
لأنّه إذا صدق «کلّ (ج ب)» بإحدی الجهات الأربع المذکورة ف «بعض (ب ج) حین هو (ب)» و إلّا ف «لا شیء من (ب ج) ما دام (ب)» و هو مع الأصل ینتج «لا شیء من (ج ج) دائما» فی الضروریّة و الدائمة و ما دام (ج) فی العامّتین و هو محال.
و أمّا الخاصّتان فتنعکسان حینیّة مطلقة مقیّدة باللادوام
أمّا الحینیّة المطلقة
فلکونها لازمة لعامّتیهما
و أمّا قید اللادوام فی الأصل الکلّی
فلأنّه لو کذب «بعض (ب) لیس (ج) بالفعل» لصدق «کلّ ب ج دائما» فنضمّه إلی الجزء الأوّل من الأصل و هو قولنا «بالضرورة أو دائما کلّ (ج ب) ما دام (ج)» ینتج کلّ ب ب دائما» و نضمّه إلی الجزء الثانی أیضا و هو» قولنا «لا شیء من (ج ب) بالإطلاق العامّ» ینتج «لا شیء من (ب ب) بالإطلاق العامّ» فیلزم اجتماع النقیضین و هو محال.
و أمّا فی الجزئیّ
.فیفرض الموضوع (د) فهو لیس (ج) بالفعل و إلّا لکان (ج) دائما ف (ب) دائما لدوام الباء بدوام الجیم لکن اللازم باطل لنفیه الأصل باللادوام
و أمّا الوقتیّتان و الوجودیّتان و المطلقة العامّة فتنعکس مطلقة عامّة
لأنّه إذا «صدق کلّ (ج ب)» بإحدی الجهات الخمس المذکورة ف «بعض (ب ج) بالإطلاق العامّ» و إلّا لصدق «لا شیء من (ب ج) دائما» و هو مع الأصل ینتج «لا شیء من (ج ج) دائما» و هو محال. و إن شئت عکست نقیض العکس فی الموجبات لیصدق نقیض الأصل أو الأخصّ منه.
و أمّا الممکنتان فحالهما فی الانعکاس و عدمه غیر معلوم
لتوقّف البرهان المذکور للانعکاس فیهما علی انعکاس السالبة الضروریّة کنفسها أو علی انتاج الصغری الممکنة مع الکبری الضروریّة فی الشکل الأوّل و الثالث اللذین کلّ واحد منهما غیر محقّق و لعدم الظفر بدلیل یوجب الانعکاس و عدمه.
و أمّا الشرطیّة فالمتّصلة الموجبة تنعکس موجبة جزئیّة و السالبة الکلّیّة سالبة کلّیّة؛
.إذ لو صدق نقیض العکس لانتظم مع العکس قیاسا منتجا للمحال
و أمّا السالبة الجزئیّة فلا تنعکس لصدق قولنا «قد لا یکون إذا کان هذا حیوانا فهو إنسان» مع کذب العکس.
.و أمّا المنفصلة فلا یتصوّر فیها العکس لعدم الامتیاز بین جزأیها بالطبع
و هو عبارة عن
جعل الجزء
الأوّل من القضیّة نقیض الثانی
و الثانی عین الأوّل
مخالفة الأصل فی الکیف

البحث الثالث فی عکس النقیض
و أمّا الموجبات
فإن کانت کلّیّة فسبع منها
و هی التی لا تنعکس سوالبها بالعکس المستوی
لأنّه یصدق «بالضرورة کلّ قمر فهو لیس بمنخسف وقت التربیع لا دائما» دون عکسه لما عرفت
و تنعکس الضروریّة و الدائمة دائمة کلّیّة
لأنّه إذا صدق «بالضرورة أو دائما کلّ (ج ب)» ف «دائما لا شیء ممّا «لیس (ب ج)» و إلّا «فبعض ما لیس (ب) فهو (ج) بالفعل
(و هو مع الأصل ینتج بعض ما لیس (ب) فهو (ب
بالضرورة فی الضروریّة
و دائما فی الدائمة
.و هو محال
و أمّا المشروطة و العرفیّة العامّتان فتنعکسان عرفیّة عامّة کلّیة
لأنّه إذا صدق «بالضرورة أو دائما کلّ (ج ب) ما دام (ج)» ف «دائما لا شیء ممّا لیس (ب ج) ما دام لیس (ب»
«و إلّا «فبعض ما لیس (ب) فهو (ج) حین هو لیس (ب
(و هو مع الأصل ینتج «بعض ما لیس (ب) فهو (ب
.حین هو لیس (ب)» و هو محال
و أمّا الخاصّتان فتنعکسان عرفیّة عامّة لا دائمة فی البعض
أمّا العرفیّة العامّة
فلاستلزام العامّتین إیّاها
و أمّا اللادوام فی البعض
(فلأنّه یصدق «بعض ما لیس (ب فهو (ج)» بالإطلاق العامّ و إلّا «فلا «شیء ممّا لیس (ب ج) دائما
فتنعکس إلی «لا شیء من (ج) لیس ب) دائما» و قد کان «لا شیء من) ج ب) بالفعل» بحکم اللادوام و) (یلزمه «کلّ (ج) فهو لیس (ب .بالفعل» لوجود الموضوع هذا خلف
و إن کانت جزئیّة
فالخاصّتان تنعکسان عرفیّة خاصّة
لأنّه إذا صدق «بالضرورة أو دائما بعض (ج ب) ما دام (ج) لا دائما» وجب أن .«یصدق «بعض ما لیس (ب) لیس (ج) ما دام لیس (ب) لا دائما
لأنّا نفرض ذات الموضوع و هو (ج) (د) ف (د) لیس بالفعل (ب) للادوام ثبوت الباء له و لیس (ج) ما دام لیس (ب) و إلّا لکان (ج) حین هو لیس (ب) فلیس (ب) حین هو ج) و قد کان (ب) ما دام (ج) هذا خلف و (د) (ج) بالفعل و هو ظاهر «فبعض ما لیس) .ب) لیس (ج) ما دام لیس (ب) لا دائما» و هو المطلوب)
و أمّا البواقی فلا تنعکس
لصدق قولنا «بعض الحیوان هو لیس بإنسان بالضرورة المطلقة» و «بعض القمر هو لیس بمنخسف بالضرورة الوقتیّة» دون عکسها بأعمّ الجهات و متی لم تنعکسا .لم ینعکس شیء منها لما عرفت فی العکس المستوی
و أمّا السوالب
.کلّیّة کانت أو جزئیة فلا تنعکس کلّیة لاحتمال کون نقیض المحمول أعمّ من الموضوع
و تنعکس الخاصتان حینیّة مطلقة
لأنّه إذا صدق «بالضرورة أو دائما لا شیء من (ج ب) ما دام (ج) لا دائما» فبعض ما لیس (ب) (ج) حین هو (لیس (ب) بفرض الموضوع (د) فهو لیس (ب) بالفعل و (ج) فی بعض أوقات کونه لیس (ب
.لأنّه لیس (ب) فی جمیع أوقات کونه (ج) ف «بعض ما لیس (ب) فهو (ج) فی بعض أحیان لیس (ب)» و هو المدعی
و أمّا الوقتیّتان و الوجودیّتان فتنعکس مطلقة عامّة
(لأنّه إذا صدق «لا شیء من ج ب» بإحدی هذه الجهات المذکورة ف «بعض ما لیس (ب ج) بالإطلاق العامّ» بفرض الموضوع (د .فهو لیس (ب) و (ج) بالفعل لوجود الموضوع فـ «بعض ما لیس (ب) فهو (ج) بالفعل» و هو المطلوب و هکذا بیّن عکوس جزئیاتها
و أمّا بواقی السوالب و الشرطیّات

- البحث الرابع فی تلازم الشرطیّات
  - أمّا المنّصلة الموجبة الکلّیة فتستلزم منفصلة
    - مانعة الجمع من عین المقدّم و نقیض التالی
    - و مانعة الخلوّ من نقیض المقدّم و عین التالی متعاکسین علیها
    - .و إلّا لبطل اللزوم و الاتّصال
  - و المنفصلة الحقیقیّة تستلزم أربع متصلات
    - مقدّم الاثنین عین أحد الجزءین
      - و تالیهما نقیض الآخر
    - و مقدّم الآخرین نقیض أحد الجزءین
      - و تالیهما عین الآخر
  - .و کلّ واحدة من غیر الحقیقیّة مستلزمة للاخری مرکّبة من نقیض الجزءین
- .القیاس قول مؤلّف من قضایا متی سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر
- و هو استثنائیّ
  - إن کان عین النتیجة أو نقیضها مذکورا فیه بالفعل
    - کقولنا «إن کان هذا جسما فهو متحیّز لکنّه جسم» ینتج أنّه متحیّز و هو بعینه مذکور فیه؛
    - .و لو قلنا «لکنّه لیس بمتحیّز» ینتج أنّه لیس بجسم و نقیضه مذکور فیه
- الفصل الأوّل فی تعریف القیاس و أقسامه
  - إن لم یکن کذلک
    - «کقولنا «کلّ جسم مؤلّف و کلّ مؤلّف حادث» ینتج «کلّ جسم حادث
    - .و لیس هو و لا نقیضه مذکورا فیه بالفعل
    - «و موضوع المطلوب فیه یسمّی «أصغر
    - .«و محموله «أکبر
    - .«و القضیّة التی جعلت جزء قیاس «مقدّمة
    - «و المقدّمة التی فیها الأصغر «الصغری
    - «و التی فیها الأکبر «الکبری
    - .«و المکرر بینهما «حدا أوسط
    - «و اقتران الصغری بالکبری یسمّی «قرینة» و «ضربا
  - و الهیأة الحاصلة من کیفیّة وضع الحدّ الأوسط «عند الحدّین الأخری تسمّی «شکلا
    - و هو أربعة
      - لأنّ الحد الأوسط إن کان محمولا فی الصغری و «موضوعا فی الکبری فهو «الشکل الأوّل.
      - .«و إن کان محمولا فیهما فهو «الشکل الثانی
      - .«و إن کان موضوعا فیهما فهو «الشکل الثالث
      - .«و أن کان موضوعا فی الصغری محمولا فی الکبری فهو «الشکل الرابع
  - أمّا الشکل الأوّل
    - فشرط إنتاجه
      - إیجاب الصغری
        - و إلّا لم یندرج الأصغر فی الأوسط
      - و کلّیّة الکبری
        - .و إلّا لاحتمل أن یکون البعض المحکوم علیه بالأکبر غیر البعض المحکوم به علی الأصغر
    - و ضروبه الناتجة أربع
      - الأوّل
        - من موجبتین کلّیتین ینتج موجبة کلّیة
        - .«کقولنا «کلّ (ج ب) و کلّ (ب ا) فکلّ (ج ا
      - الثانی
        - من کلّیتین الصغری موجبة و الکبری سالبة ینتج سالبة کلّیة
        - .«کقولنا «کلّ (ج ب) و لا شیء من (ب ا) فلا شیء من (ج ا
      - الثالث
        - من موجبتین و الصغری جزئیّة ینتج موجبة جزئیّة
        - .«کقولنا «بعض (ج ب) و کلّ (ب ا) فبعض (ج ا

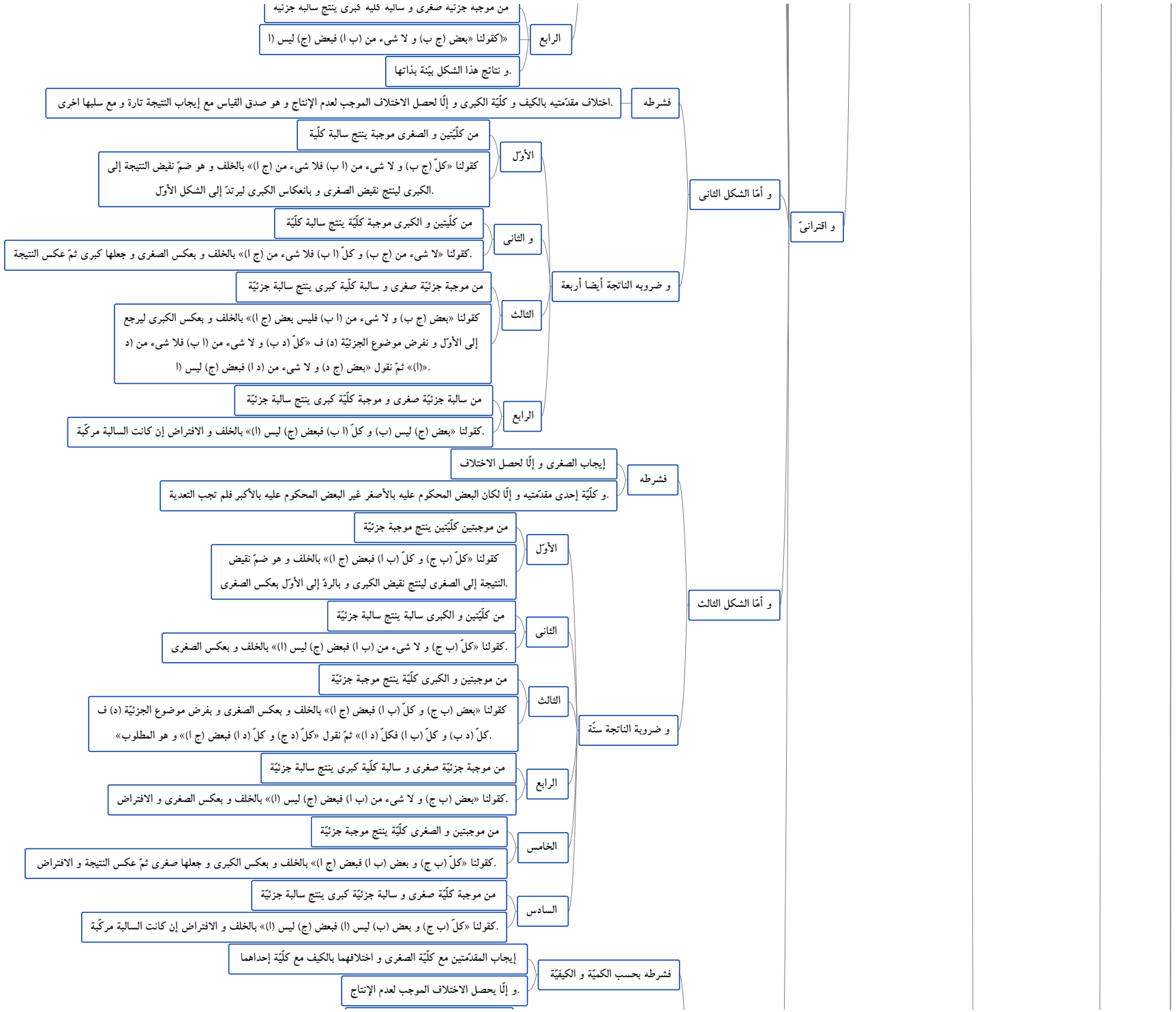
و اقترانيّ
و أمّا الشكل الثانى
و ضروبه الناتجة أيضا أربعة
فشرطه
.اختلاف مقدّمتيه بالكيف و كلّيّة الكبرى و إلّا لحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج و هو صدق القياس مع إيجاب النتيجة تارة و مع سلبها اخرى
الأوّل
من كلّيّتين و الصغرى موجبة ينتج سالبة كلّيّة
كقولنا «كلّ (ج ب) و لا شيء من (ا ب) فلا شيء من (ج ا)» بالخلف و هو ضمّ نقيض النتيجة إلى الكبرى لينتج نقيض الصغرى و بانعكاس الكبرى ليرتدّ إلى الشكل الأوّل.
و الثانى
من كلّيّتين و الكبرى موجبة كلّيّة ينتج سالبة كلّيّة
كقولنا «لا شيء من (ج ب) و كلّ (ا ب) فلا شيء من (ج ا)» بالخلف و بعكس الصغرى و جعلها كبرى ثمّ عكس النتيجة.
الثالث
من موجبة جزئيّة صغرى و سالبة كلّيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
كقولنا «بعض (ج ب) و لا شيء من (ا ب) فليس بعض (ج ا)» بالخلف و بعكس الكبرى ليرجع إلى الأوّل و نفرض موضوع الجزئيّة (د) ف «كلّ (د ب) و لا شيء من (ا ب) فلا شيء من (د ا)» ثمّ نقول «بعض (ج د) و لا شيء من (د ا) فبعض (ج) ليس (ا».
الرابع
من سالبة جزئيّة صغرى و موجبة كلّيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
كقولنا «بعض (ج) ليس (ب) و كلّ (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا)» بالخلف و الافتراض إن كانت السالبة مركّبة.
و أمّا الشكل الثالث
و ضروبه الناتجة ستّة
فشرطه
إيجاب الصغرى و إلّا لحصل الاختلاف
.و كلّيّة إحدى مقدّمتيه و إلّا لكان البعض المحكوم عليه بالأصغر غير البعض المحكوم عليه بالأكبر فلم تجب التعدية
الأوّل
من موجبتين كلّيّتين ينتج موجبة جزئيّة
كقولنا «كلّ (ب ج) و كلّ (ب ا) فبعض (ج ا)» بالخلف و هو ضمّ نقيض النتيجة إلى الصغرى لينتج نقيض الكبرى و بالردّ إلى الأوّل بعكس الصغرى.
الثانى
من كلّيّتين و الكبرى سالبة ينتج سالبة جزئيّة
كقولنا «كلّ (ب ج) و لا شيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا)» بالخلف و بعكس الصغرى.
الثالث
من موجبتين و الكبرى كلّيّة ينتج موجبة جزئيّة
كقولنا «بعض (ب ج) و كلّ (ب ا) فبعض (ج ا)» بالخلف و بعكس الصغرى و بفرض موضوع الجزئيّة (د) ف كلّ (د ب) و كلّ (ب ا) فكلّ (د ا)» ثمّ نقول «كلّ (د ج) و كلّ (د ا) فبعض (ج ا)» و هو المطلوب.
الرابع
من موجبة جزئيّة صغرى و سالبة كلّيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
كقولنا «بعض (ب ج) و لا شيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا)» بالخلف و بعكس الصغرى و الافتراض.
الخامس
من موجبتين و الصغرى كلّيّة ينتج موجبة جزئيّة
كقولنا «كلّ (ب ج) و بعض (ب ا) فبعض (ج ا)» بالخلف و بعكس الكبرى و جعلها صغرى ثمّ عكس النتيجة و الافتراض.
السادس
من موجبة كلّيّة صغرى و سالبة جزئيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
كقولنا «كلّ (ب ج) و بعض (ب) ليس (ا) فبعض (ج) ليس (ا)» بالخلف و الافتراض إن كانت السالبة مركّبة.
فشرطه بحسب الكميّة و الكيفيّة
إيجاب المقدّمتين مع كلّيّة الصغرى و اختلافهما بالكيف مع كلّيّة إحداهما
.و إلّا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الإنتاج
الرابع
من موجبة جزئيّة صغرى و سالبة كلّيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
«كقولنا «بعض (ج ب) و لا شيء من (ب ا) فبعض (ج) ليس (ا
.و نتائج هذا الشكل بيّنة بذاتها

و أمّا الشكل الرابع
و ضروبه الناتجة ثمانية
الأوّل
من موجبتين كلّيّتين ينتج موجبة جزئيّة
.كقولنا «كلّ (ب ج) و كلّ (ا ب) فبعض (ج ا)» بعكس الترتيب ثمّ عكس النتيجة
الثانى
من موجبتين و الكبرى جزئيّة ينتج موجبة جزئيّة
.كقولنا «كلّ (ب ج) و بعض (ا ب) فبعض (ج ا)» لما مرّ
الثالث
من كلّيّتين و الصغرى سالبة ينتج سالبة كلّيّة
.كقولنا «لا شيء من (ب ج) و كلّ (ا ب) فلا شيء من (ج ا)» لما مرّ
الرابع
من كلّيّتين و الصغرى موجبة ينتج سالبة جزئيّة
.كقولنا «كلّ (ب ج) و لا شيء من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا)» بعكس المقدّمتين
الخامس
من موجبة جزئيّة صغرى و سالبة كلّيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
.كقولنا «بعض (ب ج) و لا شيء من (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا)» لما مرّ
السادس
من سالبة جزئيّة صغرى و موجبة كلّيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
.كقولنا «بعض (ب) ليس (ج) و كلّ (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا)» بعكس الصغرى ليرتدّ إلى الثانى
السابع
من موجبة كلّيّة صغرى و سالبة جزئيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
.كقولنا «كلّ (ب ج) و بعض (ا) ليس (ب) فبعض (ج) ليس (ا)» بعكس الكبرى ليرتدّ إلى الثالث
الثامن
من سالبة كلّيّة صغرى و موجبة جزئيّة كبرى ينتج سالبة جزئيّة
.كقولنا «لا شيء من (ب ج) و بعض (ا ب) فبعض (ج) ليس (ا)» بعكس الترتيب ثمّ عكس النتيجة
و يمكن بيان
.الخمسة الأول بالخلف و هو ضم نقيض النتيجة إلى إحدى المقدّمتين لينتج ما ينعكس إلى نقيض الاخرى
و الثانى و الخامس بالافتراض
و لنبيّن ذلك فى الثانى ليقاس عليه الخامس
و ليكن البعض الذى هو (ا ب) (د) فكلّ (د ا) و كلّ (د ب) فنقول «كلّ (ب ج) و كلّ (د ب) فبعض (ج د)» ثمّ نقول «بعض (ج د) و كلّ (د ا) فبعض (ج ا)» و هو المطلوب.
و المتقدّمون حصروا الضروب الناتجة فى الخمسة الأول و ذكروا لعدم إنتاج الثلاثة الأخيرة الاختلاف فى القياس من بسيطتين و نحن نشترط كون السالبة فيها من إحدى الخاصّتين فيسقط ما ذكروه من الاختلاف.
أمّا الشكل الأوّل
فشرطه بحسب الجهة فعليّة الصغرى.
و النتيجة فيه
كالكبرى إن كانت غير المشروطتين و العرفيّتين
و إلّا فكالصغرى محذوفا عنها قيد اللادوام و اللاضرورة و الضرورة
المخصوصة بالصغرى إن كانت الكبرى إحدى العامّتين
.و بعد ضمّ اللادوام إليها إن كانت إحدى الخاصّتين
و أمّا الشكل الثانى
فشرطه بحسب الجهة أمران
.أحدهما صدق الدوام على الصغرى أو كون الكبرى من القضايا المنعكسة السوالب
.و الثانى أن لا تستعمل الممكنة إلّا مع الضروريّة المطلقة أو مع الكبريين المشروطتين
و النتيجة
دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدّمتيه
.و إلّا فكالصغرى محذوفا عنها اللادوام و اللاضرورة و الضرورة أيّة ضرورة كانت
فشرطه
فعليّة الصغرى

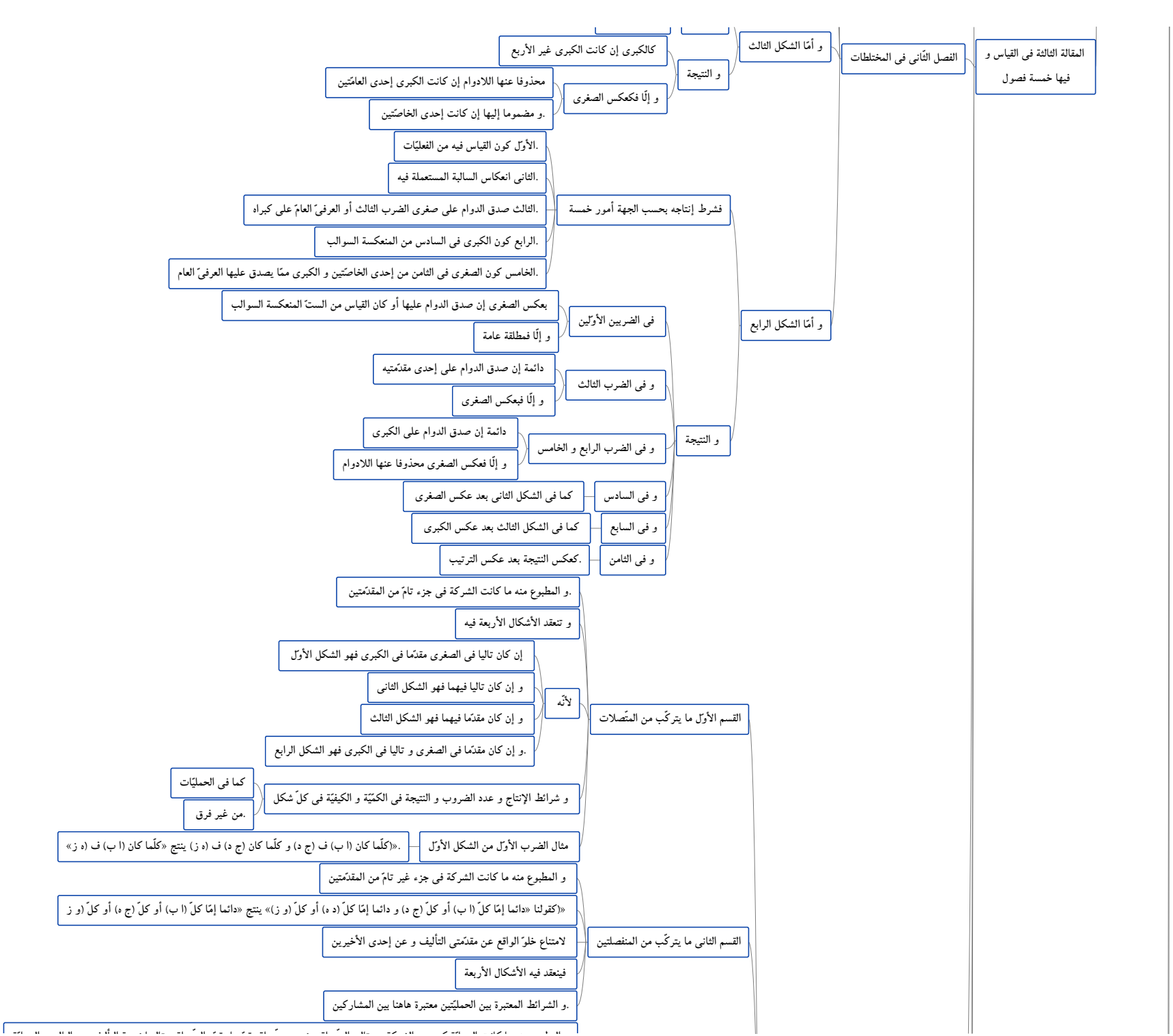
المقالة الثالثة فى القياس و فيها خمسة فصول
الفصل الثّانى فى المختلطات
و أمّا الشكل الثالث
و النتيجة
كالكبرى إن كانت الكبرى غير الأربع
و إلّا فكعكس الصغرى
محذوفا عنها اللادوام إن كانت الكبرى إحدى العامّتين
و مضموما إليها إن كانت إحدى الخاصّتين.
و أمّا الشكل الرابع
فشرط إنتاجه بحسب الجهة أمور خمسة
الأوّل كون القياس فيه من الفعليّات.
الثانى انعكاس السالبة المستعملة فيه.
الثالث صدق الدوام على صغرى الضرب الثالث أو العرفىّ العامّ على كبراه.
الرابع كون الكبرى فى السادس من المنعكسة السوالب.
الخامس كون الصغرى فى الثامن من إحدى الخاصّتين و الكبرى ممّا يصدق عليها العرفىّ العام
و النتيجة
فى الضربين الأوّلين
بعكس الصغرى إن صدق الدوام عليها أو كان القياس من الستّ المنعكسة السوالب
و إلّا فمطلقة عامة
و فى الضرب الثالث
دائمة إن صدق الدوام على إحدى مقدّمتيه
و إلّا فبعكس الصغرى
و فى الضرب الرابع و الخامس
دائمة إن صدق الدوام على الكبرى
و إلّا فعكس الصغرى محذوفا عنها اللادوام
و فى السادس
كما فى الشكل الثانى بعد عكس الصغرى
و فى السابع
كما فى الشكل الثالث بعد عكس الكبرى
و فى الثامن
كعكس النتيجة بعد عكس الترتيب.
القسم الأوّل ما يتركّب من المتّصلات
و المطبوع منه ما كانت الشركة فى جزء تامّ من المقدّمتين.
و تنعقد الأشكال الأربعة فيه
لأنّه
إن كان تاليا فى الصغرى مقدّما فى الكبرى فهو الشكل الأوّل
و إن كان تاليا فيهما فهو الشكل الثانى
و إن كان مقدّما فيهما فهو الشكل الثالث
و إن كان مقدّما فى الصغرى و تاليا فى الكبرى فهو الشكل الرابع.
و شرائط الإنتاج و عدد الضروب و النتيجة فى الكمّيّة و الكيفيّة فى كلّ شكل
كما فى الحمليّات
من غير فرق.
مثال الضرب الأوّل من الشكل الأوّل
«كلّما كان (ا ب) ف (ج د) و كلّما كان (ج د) ف (ه ز) ينتج «كلّما كان (ا ب) ف (ه ز».
القسم الثانى ما يتركّب من المنفصلتين
و المطبوع منه ما كانت الشركة فى جزء غير تامّ من المقدّمتين
«كقولنا «دائما إمّا كلّ (ا ب) أو كلّ (ج د) و دائما إمّا كلّ (د ه) أو كلّ (و ز)» ينتج «دائما إمّا كلّ (ا ب) أو كلّ (ج ه) أو كلّ (و ز
لامتناع خلوّ الواقع عن مقدّمتى التأليف و عن إحدى الأخيرين
فينعقد فيه الأشكال الأربعة
و الشرائط المعتبرة بين الحمليّتين معتبرة هاهنا بين المشاركين.

- الفصل الثّالث فى الاقترانيات الكائنة من الشرطيّات
  - و هى خمسة أقسام
    - القسم الثالث ما يتركّب من الحمليّة و المتّصلة
      - و المطبوع منه ما كانت الحمليّة كبرى و الشركة مع تالى المتصلة و نتيجته متصلة مقدّمها مقدّم المتصلة و تاليها نتيجة التاليف بين التالى و الحملية
      - «كقولنا «كلّما كان (ا ب) ف (ج د) و كلّ (د ه)» ينتج «كلّما كان (ا ب) فكلّ (ج ه
      - و ينعقد فيه الأشكال الأربعة
      - .و الشرائط المعتبرة بين الحمليّتين معتبرة هاهنا بين التالى و الحمليّة
    - القسم الرابع ما يتركّب من الحمليّة و المنفصلة
      - و هو على قسمين
        - الأوّل أن يكون عدد الحمليّات بعدد أجزاء الانفصال لتشارك كلّ واحدة منها واحدا من أجزاء الانفصال
          - إمّا مع اتّحاد التأليف فى النتيجة
            - كقولنا «كلّ (ج) إمّا (ب) و إمّا (د) و إمّا (ه) و كلّ (ب «(ط) و كلّ (د ط) و كلّ (ه ط)» ينتج «كلّ (ج ط .لصدق أحد أجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحمليّة
          - و إمّا مع اختلاف التأليف فى النتيجة
            - كقولنا «كلّ (ج) إمّا (ب) و إمّا (د) و إمّا (ه) و كلّ (ب ج) و كلّ (د ط) و كلّ (ه ز)» ينتج .كلّ (ج) إمّا (ج و إمّا (ط) و إمّا (ز) لما مرّ»
        - الثانى أن تكون الحمليّات أقل من أجزاء الانفصال و لتكن الحمليّة ذات جزء واحد و المنفصلة ذات جزءين و المشاركة مع أحدهما
          - كقولنا «إمّا كلّ (ا ط) أو كلّ (ج ب) و كلّ (ب د)» ينتج إمّا كلّ (ا ط) أو كلّ (ج د)» لامتناع خلوّ الواقع عن» .مقدّمتى التأليف و عن الجزء الغير المشارك
    - القسم الخامس ما يتركّب من المتّصلة و المنفصلة
      - و الاشتراك
        - إمّا فى جزء تامّ من المقدّمتين
        - أو غير تامّ منهما
      - .و كيفما كان فالمطبوع منه ما تكون المتّصلة صغرى و المنفصلة كبرى موجبة
      - مثال الأوّل
        - «قولنا «كلّما كان (ا ب) ف (ج د) و دائما إمّا كلّ (ج د) أو (ه ز
        - مانعة الجمع ينتج «دائما إما أن يكون (ا ب) أو (ه ز)» مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع .مع اللازم دائما أو فى الجملة امتناعه مع الملزوم دائما أو فى الجملة
        - و مانعة الخلوّ ينتج «قد يكون إذا لم يكن (ا ب» فه ز)» لاستلزام نقيض الأوسط .للطرفين استلزاما كلّيا و استلزام ذلك المطلوب من الثالث
      - و مثال الثانى
        - «(كلّما كان (ا ب) ف (ج د) و دائما إما كلّ (د ه) أو (ه ز»
        - مانعة الخلوّ ينتج «كلّما كان (ا ب) فإمّا كلّ (ج ه) أو (ه ز)» و الاستقصاء .فى هذه الأقسام إلى الرسائل التى عملناها فى علم المنطق
- الفصل الرّابع فى القياس الاستثنائى
  - و هو مركّب من مقدّمتين
    - إحداهما شرطيّة
    - .و الاخرى وضع لأحد جزأيها أو رفعه ليلزم وضع الآخر أو رفعه
  - و يجب
    - إيجاب الشرطيّة
    - و لزوميّة المتّصلة
    - و عناديّة المنفصلة
    - .و كلّيّتها أو كلّيّة الوضع أو الرفع إن لم يكن وقت الاتّصال و الانفصال هو بعينه وقت الوضع و الرفع
  - و الشرطيّة الموضوعة فيه
    - إن كانت متّصلة
      - فاستثناء عين المقدّم ينتج عين التالى
      - و استثناء نقيض التالى ينتج نقيض المقدّم
      - .و إلّا لبطل اللزوم دون العكس فى شىء منهما لاحتمال كون التالى أعمّ من المقدّم
    - فاستثناء عين أىّ جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع

الفصل الخامس فی لواحق القیاس و هی أربعة
الأوّل القیاس المرکّب
و هو ما یترکّب
من مقدّمات ینتج بعضها نتیجة یلزم منها
و من مقدّمات اخری نتیجة
و هلمّ جرّا إلی أن یحصل المطلوب
و هو
إمّا موصول النتائج
کقولنا «کلّ (ج ب) و کلّ (ب د) فکلّ (ج د) ثمّ کلّ (ج د) و کلّ (د ا) فکلّ (ج ا) ثمّ کلّ (ج ا) و کلّ (ا ه) فکلّ (ج ه».
و إمّا مفصول النتائج
(کقولنا «کلّ (ج ب) و کلّ (ب د) و کلّ (د ا) و کلّ (ا ه) فکلّ (ج ه.
و إن کانت منفصلة
فإن کانت حقیقیه
و استثناء نقیض أیّ جزء کان ینتج عین الآخر لاستحالة الخلوّ.
و إن کانت مانعة الجمع
ینتج القسم الأوّل فقط لامتناع الاجتماع دون الخلوّ.
و إن کانت مانعة الخلوّ
ینتج القسم الثانی فقط لامتناع الخلوّ دون الجمع.
الثانی قیاس الخلف
و هو إثبات المطلوب بإبطال نقیضه
کقولنا«لو کذب لیس کلّ (ج ب) لکان کلّ (ج ب) و کلّ (ب ا)» علی أنّها مقدّمة صادقة ینتج «لو کذب لیس کلّ (ج ب) لکان کلّ (ج ا) لکن لیس کلّ (ج ا)» علی أنّه محال فینتج «لیس کلّ (ج ب)»؛ و هو المطلوب.
الثالث الاستقراء
و هو الحکم علی کلّی لوجوده فی أکثر جزئیّاته
«کقولنا «کلّ حیوان یحرّک فکلّه الأسفل عند المضغ لأنّ الإنسان و البهائم و السباع کذلک.
و هو لا یفید الیقین لاحتمال أن لا یکون الکلّ بهذه المثابة کالتمساح.
الرابع التمثیل
«و هو إثبات حکم فی جزئیّ وجد فی جزئیّ آخر لمعنی مشترک بینهما کقولهم «العالم مؤلّف فهو حادث کالبیت.
{دوران و تقسیم}
و أثبتوا علّیّة المعنی المشترک بالدوران و بالتقسیم غیر المردّد بین النفی و الإثبات؛
کقولهم «علّة الحدوث إمّا التألیف أو کذا أو کذا» و الأخیران باطلان بالتخلّف فتعیّن الأوّل.
و هو ضعیف
أمّا الدوران
فلأنّ الجزء الأخیر من العلّة و سائر الشرائط المساویة مدار مع أنّها لیست العلة.
و أمّا التقسیم
فالحصر ممنوع لجواز علّیّة غیر المذکور
و بتقدیر تسلیم علّیّة المشترک فی المقیس علیه لا یلزم علّیّته فی المقیس لجواز أن تکون خصوصیّة المقیس علیه شرطا للعلّیّة أو خصوصیّة المقیس مانعة منها.
و هی یقینیّات و غیر یقینیّات
أوّلیات
و هی قضایا تصوّر طرفیها کاف فی الجزم بالنسبة بینهما
«کقولنا «الکلّ أعظم من الجزء
و مشاهدات
و هی قضایا یحکم بها بقوی ظاهرة أو باطنة
کالحکم بـ
أنّ الشمس مضیئة
و أنّ لنا خوفا و غضبا.
و مجرّبات
و هی قضایا یحکم بها لمشاهدات متکرّرة مفیدة للیقین
کالحکم بأنّ شرب السقمونیا موجب للإسهال.
و حدسیّات
و هی قضایا یحکم بها لحدس قویّ من النفس مفید للعلم
کالحکم بأنّ نور القمر مستفاد من الشمس

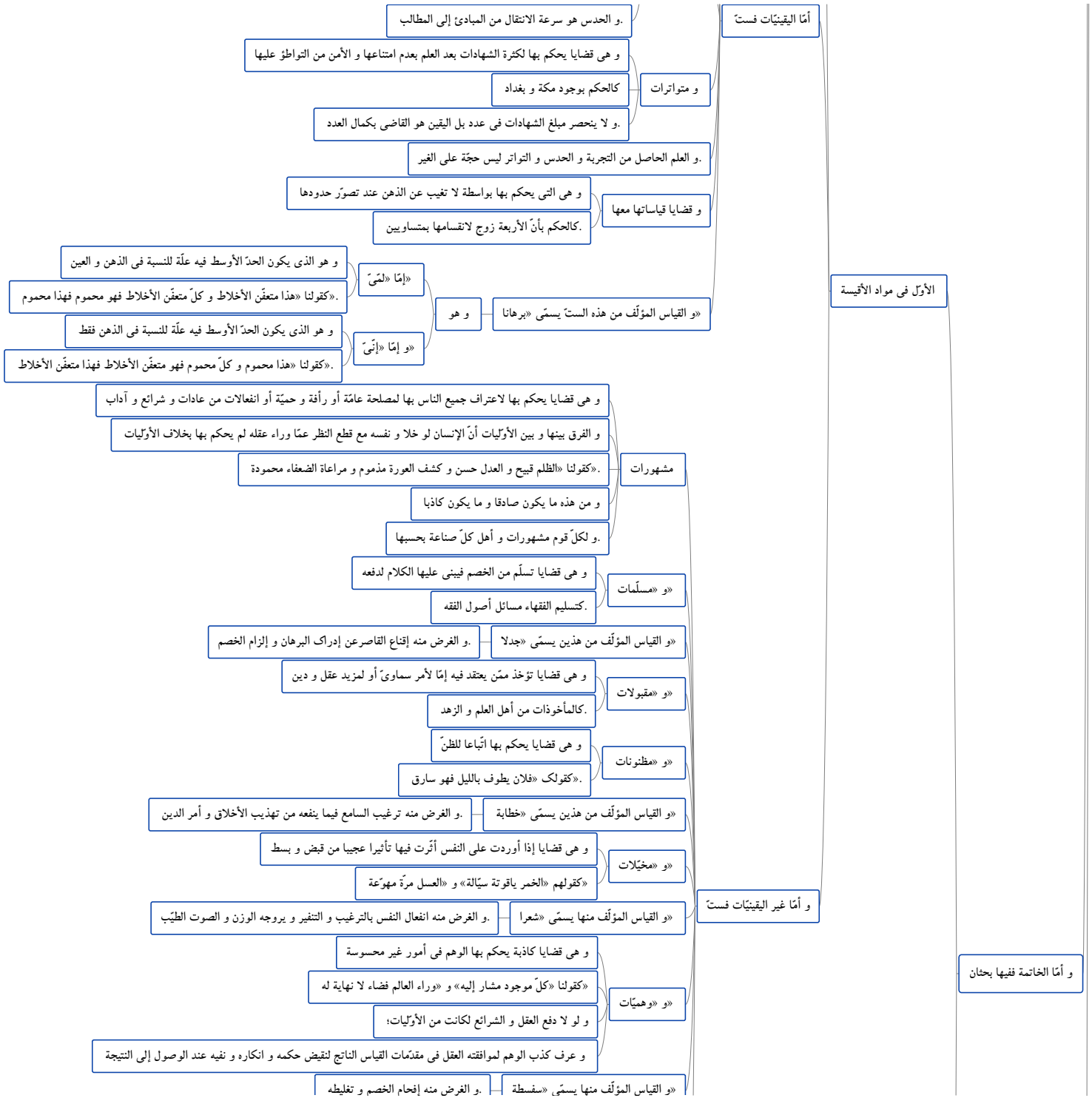
الأوّل فی مواد الأقیسة
أمّا الیقینیّات فستّ
و الحدس هو سرعة الانتقال من المبادئ إلی المطالب.
و متواترات
و هی قضایا یحکم بها لکثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها و الأمن من التواطؤ علیها
کالحکم بوجود مکة و بغداد
و لا ینحصر مبلغ الشهادات فی عدد بل الیقین هو القاضی بکمال العدد.
و العلم الحاصل من التجربة و الحدس و التواتر لیس حجّة علی الغیر.
و قضایا قیاساتها معها
و هی التی یحکم بها بواسطة لا تغیب عن الذهن عند تصوّر حدودها
کالحکم بأنّ الأربعة زوج لانقسامها بمتساویین.
«و القیاس المؤلّف من هذه الستّ یسمّی «برهانا
و هو
«إمّا «لمّیّ
و هو الذی یکون الحدّ الأوسط فیه علّة للنسبة فی الذهن و العین
کقولنا «هذا متعفّن الأخلاط و کلّ متعفّن الأخلاط فهو محموم فهذا محموم».
«و إمّا «إنّیّ
و هو الذی یکون الحدّ الأوسط فیه علّة للنسبة فی الذهن فقط
کقولنا «هذا محموم و کلّ محموم فهو متعفّن الأخلاط فهذا متعفّن الأخلاط».
و أمّا غیر الیقینیّات فستّ
مشهورات
و هی قضایا یحکم بها لاعتراف جمیع الناس بها لمصلحة عامّة أو رأفة و حمیّة أو انفعالات من عادات و شرائع و آداب
و الفرق بینها و بین الأوّلیات أنّ الإنسان لو خلا و نفسه مع قطع النظر عمّا وراء عقله لم یحکم بها بخلاف الأوّلیات
کقولنا «الظلم قبیح و العدل حسن و کشف العورة مذموم و مراعاة الضعفاء محمودة».
و من هذه ما یکون صادقا و ما یکون کاذبا
و لکلّ قوم مشهورات و أهل کلّ صناعة بحسبها.
«و «مسلّمات
و هی قضایا تسلّم من الخصم فیبنی علیها الکلام لدفعه
کتسلیم الفقهاء مسائل أصول الفقه.
«و القیاس المؤلّف من هذین یسمّی «جدلا
و الغرض منه إقناع القاصرعن إدراک البرهان و إلزام الخصم.
«و «مقبولات
و هی قضایا تؤخذ ممّن یعتقد فیه إمّا لأمر سماویّ أو لمزید عقل و دین
کالمأخوذات من أهل العلم و الزهد.
«و «مظنونات
و هی قضایا یحکم بها اتّباعا للظنّ
کقولک «فلان یطوف باللیل فهو سارق».
«و القیاس المؤلّف من هذین یسمّی «خطابة
و الغرض منه ترغیب السامع فیما ینفعه من تهذیب الأخلاق و أمر الدین.
«و «مخیّلات
و هی قضایا إذا أوردت علی النفس أثّرت فیها تأثیرا عجیبا من قبض و بسط
کقولهم «الخمر یاقوتة سیّالة» و «العسل مرّة مهوّعة
«و القیاس المؤلّف منها یسمّی «شعرا
و الغرض منه انفعال النفس بالترغیب و التنفیر و یروجه الوزن و الصوت الطیّب.
«و «وهمیّات
و هی قضایا کاذبة یحکم بها الوهم فی أمور غیر محسوسة
کقولنا «کلّ موجود مشار إلیه» و «وراء العالم فضاء لا نهایة له
و لو لا دفع العقل و الشرائع لکانت من الأوّلیات؛
و عرف کذب الوهم لموافقته العقل فی مقدّمات القیاس الناتج لنقیض حکمه و انکاره و نفیه عند الوصول إلی النتیجة
«و القیاس المؤلّف منها یسمّی «سفسطة
و الغرض منه إفحام الخصم و تغلیطه.
و أمّا الخاتمة ففیها بحثان

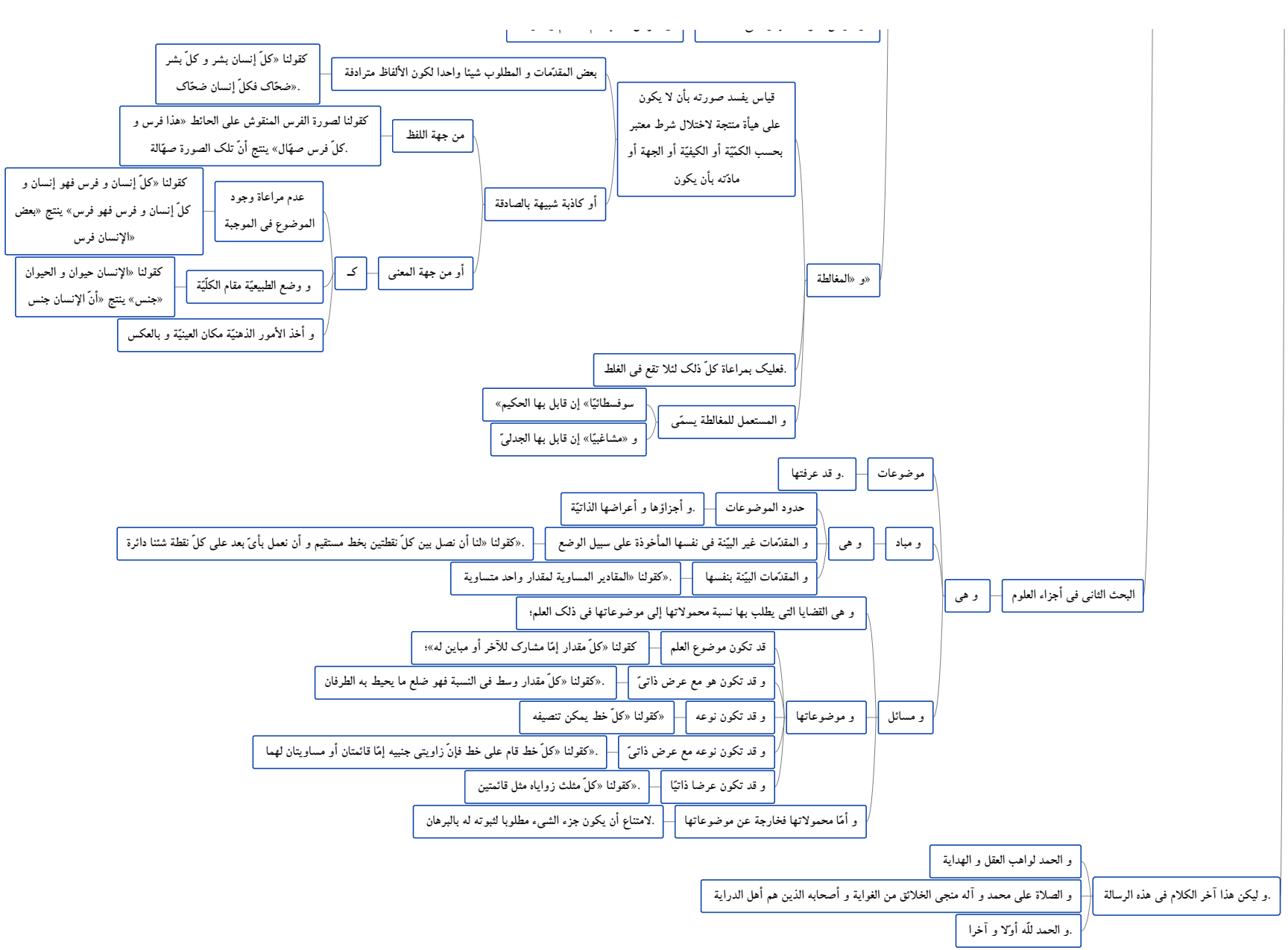
البحث الثانی فی أجزاء العلوم
و هی
موضوعات
.و قد عرفتها
و مباد
و هی
حدود الموضوعات
.و أجزاؤها و أعراضها الذاتیّة
و المقدّمات غیر البیّنة فی نفسها المأخوذة علی سبیل الوضع
.«کقولنا «لنا أن نصل بین کلّ نقطتین بخط مستقیم و أن نعمل بأیّ بعد علی کلّ نقطة شئنا دائرة
و المقدّمات البیّنة بنفسها
.«کقولنا «المقادیر المساویة لمقدار واحد متساویة
و مسائل
و هی القضایا التی یطلب بها نسبة محمولاتها إلی موضوعاتها فی ذلک العلم؛
و موضوعاتها
قد تکون موضوع العلم
کقولنا «کلّ مقدار إمّا مشارک للآخر أو مباین له»؛
و قد تکون هو مع عرض ذاتیّ
.«کقولنا «کلّ مقدار وسط فی النسبة فهو ضلع ما یحیط به الطرفان
و قد تکون نوعه
«کقولنا «کلّ خط یمکن تنصیفه
و قد تکون نوعه مع عرض ذاتیّ
.«کقولنا «کلّ خط قام علی خط فإنّ زاویتی جنبیه إمّا قائمتان أو مساویتان لهما
و قد تکون عرضا ذاتیّا
.«کقولنا «کلّ مثلث زوایاه مثل قائمتین
و أمّا محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها
.لامتناع أن یکون جزء الشیء مطلوبا لثبوته له بالبرهان
«و «المغالطة
قیاس یفسد صورته بأن لا یکون علی هیأة منتجة لاختلال شرط معتبر بحسب الکمّیّة أو الکیفیّة أو الجهة أو مادّته بأن یکون
بعض المقدّمات و المطلوب شیئا واحدا لکون الألفاظ مترادفة
کقولنا «کلّ إنسان بشر و کلّ بشر ضحّاک فکلّ إنسان ضحّاک».
أو کاذبة شبیهة بالصادقة
من جهة اللفظ
کقولنا لصورة الفرس المنقوش علی الحائط «هذا فرس و کلّ فرس صهّال» ینتج أنّ تلک الصورة صهّالة.
أو من جهة المعنی
کـ
عدم مراعاة وجود الموضوع فی الموجبة
کقولنا «کلّ إنسان و فرس فهو إنسان و کلّ إنسان و فرس فهو فرس» ینتج «بعض الإنسان فرس
و وضع الطبیعیّة مقام الکلّیّة
کقولنا «الإنسان حیوان و الحیوان جنس» ینتج «أنّ الإنسان جنس
و أخذ الأمور الذهنیّة مکان العینیّة و بالعکس
.فعلیک بمراعاة کلّ ذلک لئلا تقع فی الغلط
و المستعمل للمغالطة یسمّی
سوفسطائیّا» إن قابل بها الحکیم»
و «مشاغبیّا» إن قابل بها الجدلیّ
.و لیکن هذا آخر الکلام فی هذه الرسالة
و الحمد لواهب العقل و الهدایة
و الصلاة علی محمد و آله منجی الخلائق من الغوایة و أصحابه الذین هم أهل الدرایة
.و الحمد للّه أوّلا و آخرا